



# مفهوم العدل الاجتماعي بين جون رولز وروبرت نوزيك

محمد عبده أبوالمعلا

وردت خالية من المصدر

## Abstract

In our Arab world, we are in bad need of discussing the idea of social justice which its application, for us, is a faraway dream. We, The Arabs, in particular, need to know the difference theories, or conceptions which is connected to the idea of social justice. The strangest thing is that the European countries and, of course, The USA, where their citizens already, to great extent, enjoy the fruits of application of many theories of social justice are still, through their philosophers, presenting new theories of social justice. For example, in The USA, at the present time, there are two theories of social justice no book in the field of the contemporary political philosophy do not refer to them or, at least, one of them directly or indirectly. The first was presented by John Rawls in his famous book «A theory of Justice» (1971), the second, as a criticism of Rawls' theory, was presented by Robert Nozick in his famous book «Anarchy, State and Utopia» (1974).

The importance of this study did not come from just knowing what the European and American political philosophers said about social justice but from discovering that we until now, do not have the ability of reasoning for making a theory, or even semi-theory of social justice stem from our reality and our basic needs without being just a mere chanting, translators, and commentators.

## المخلص

في عالمنا العربي، نحن في أمس الحاجة لمناقشة فكرة العدل الاجتماعي، الذي يمثل تطبيقها بالنسبة لنا حلمًا بعيد المنال. فليس هناك من هو أولى منا، نحن العرب، للتعرف علي النظريات أو التصورات المختلفة التي تدور حول فكرة العدل الاجتماعي. ليس هذا فحسب، وإنما أيضاً معرفة الآليات اللازمة لتطبيق هذه النظريات. الغريب ... هو أن الدول الأوروبية و، طبعاً، الولايات المتحدة الأمريكية، التي خطت خطوات واسعة في مجال التطبيق العملي لهذه النظريات، لازالت تقدم -من خلال فلاسفتها- المزيد من النظريات التي تدور حول العدل الاجتماعي. فمثلاً، في الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الحالي، يدور سجال بين نظريتين لا يخلو كتاب في الفلسفة السياسية المعاصرة من التعرض لهما بشكل مباشر أو غير مباشر: الأولى، قدمها «جون رولز» في كتابه الشهير «نظرية في العدل»، الذي صدر عام 1971، والثانية، قدمها «روبرت نوزيك»، رداً على نظرية «رولز». في كتابه الشهير أيضاً «الفوضوية والدولة والبيوطوبيا» الذي صدر عام 1974. إن أهمية هذه الدراسة لا تأتي من خلال وقوفنا، نحن المجتمعات العربية، عند مجرد التعرف على ما يطرحه الفلاسفة الأوروبيون والأمريكان في مجال الفكر الفلسفي السياسي المعاصر من نظريات حول العدل الاجتماعي فحسب وإنما أيضاً من خلال الكشف عن تقصيرنا في إعمال عقولنا من أجل وضع نظرية واحدة، أو حتى شبه نظرية -بداية- تكون وليدة واقعنا وحاجاتنا نحن العرب، دون أن تكون فقط مجرد مرردين ومترجمين وشراح.

## مفهوم العدل الاجتماعي بين جون رولز وروبرت نوزيك

محمد عبده أبوالمعلا

### تمهيد

اتخذ مفهوم العدل صوراً متعددة في مجال الفكر البشري<sup>(1)</sup>، فلقد انشغل به الحكماء والمفكرون منذ عهود سحيقة، ولقد ازداد الاهتمام بالعدل وألياته مع تقدم الزمن، ونلاحظ ذلك من خلال ما قدمه الفلاسفة المحدثون والمعاصرون من آراء ونظريات عديدة ومتنوعة حول مفهوم العدل الاجتماعي. ويمود ازدياد الاهتمام بالعدل مع تقدم الزمن إلى ازدياد عدد البشر، ومن ثم ازدياد الطلب على الموارد المحدودة. هذا بالإضافة إلى أن الناس في الغالب ليسوا كرماء، على حد تعبير «جيرمي بنتام».

فلما كانت الموارد محدودة، كما يذهب «جون رولز»، كان التعاون بين البشر أمر محتوماً من أجل استثمار هذه الموارد لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج، وكذلك من أجل التماس معايير معينة لتوزيع ثمار هذا التعاون، بحيث يمكن سد كل حاجات البشر ومطالبهم.

ما المعايير أو المبادئ المثلى التي تكفل التوزيع العادل للثروة أو الخيرات الموجودة في المجتمع بين أفراد هذا المجتمع؟

الاجتماعي اسم «نظرية الأحقية» entitlement theory، وهذه النظرية هي في الأساس رد ليبرناري<sup>(1)</sup> libertarian على نظرية «رولز» في العدل الاجتماعي.

النظريات النمطية والنظريات اللانمطية في العدل

إن «نوزيك» يقدم مفهوماً خاصاً للعدل الاجتماعي يعارض به كل من تحدثوا قبله عن العدل الاجتماعي. فنوزيك، على عكس كل من سبقوه، يقدم، على حد تعبيره، نظرية لانمطية في العدل الاجتماعي unpatterned theory of justice. إنه يرفض ما أطلق عليه نظريات العدل النمطي patterned theory of justice، تلك النظريات التي تقول بنمط أو نموذج

هذا هو السؤال الجوهرية الذي تدور حوله ما يُسمى الآن بفلسفة العدل الاجتماعي، التي يمكن أن نقول عنها إنها فرع من فروع فلسفة السياسة. فالإجابة عن هذا السؤال هو الشغل الشاغل لمعظم فلاسفة السياسة المعاصرين بصفة عامة، وفلاسفة السياسة الأمريكيين بصفة خاصة. ومن بين أبرز فلاسفة السياسة الأمريكيين الذين حاولوا تقديم إجابة عن هذا السؤال نجد عندنا كل من: «جون رولز»، وذلك في كتاب له صدر عام ١٩٧١ بعنوان «نظرية في العدل» A Theory of Justice، و«روبرت نوزيك»، وذلك في كتاب له صدر عام ١٩٧٤ بعنوان «الفوضوية، والدولة، والبيوتوبيا». أطلق «نوزيك» على نظريته في العدل

بعينه ترى أنه النمط أو النموذج الوحيد الذي ينبغي إعادة توزيع الثروة أو ثمار الإنتاج في المجتمع على غرار، كما هو الحال عند الماركسيين، الذين يقولون بإعادة التوزيع وفقاً لمبدأ "من كل حسب قدرته إلى كل حسب حاجته"، والنفعيين الكلاسيكيين، الذين يقولون بإعادة التوزيع وفقاً لمبدأ "تحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة لأكثر عدد ممكن من الناس"، وكذلك الفيلسوف الأمريكي المعاصر "جون رولز"، الذي يقول بإعادة التوزيع وفقاً لما أطلق عليه مبدأ التفاوت (أو التباين)، ذلك المبدأ الذي يقضى بأن توزيع الثروة في المجتمع ينبغي أن يتم على نحو تستفيد منه الفئة الأقل حظاً (أو الأدنى امتيازاً) في المجتمع. فوفقاً لـ "نوزيك" لا يوجد نمط معين للتوزيع هو الذي يُوصف بأنه عادل، وإنما توجد مقدمات معينة هي التي توصف بأنها عادةً أيما ما كان التوزيع المترتب عليها<sup>(١٠)</sup>.

إن كل نظريات العدل النمطي تقوم على أساس أن الإنتاج منفصل عن التوزيع، ومن ثم فلا اعتبار لمن ينتجون الثروة عند توزيعها بين كل أفراد المجتمع، وبذلك يتساوى من ينتجون مع من لا ينتجون. "إن الأشياء لم تصنع نفسها... فالأشياء تأتي إلى العالم وهي تخص أناساً معينين لهم أحقيّات entitlements فيها"<sup>(١١)</sup>. يقول نوزيك: "إن أصحاب نظريات العدل النمطي يتعاملون مع الأشياء كما لو أنها ظهرت (أو أتت) من مكانٍ غير معروف أو من لا شيء"<sup>(١٢)</sup>.

إن كل نظريات العدل النمطي، كما يذهب نوزيك، غير صحيحة أو زائفة؛ لأنها تمنع الفرد من التصرف في ممتلكاته الخاصة كما يشاء. إن تصرف الفرد فيما يملك كما يشاء سوف يُفسد (أو يدمر) بالضرورة أي نمطٍ مقترح للتوزيع، ويوضح "نوزيك" هذه الفكرة عن طريق "تجربة خيالية" thought experiment يُطلق عليها "ويلت تشامبرلين"<sup>(١٣)</sup> Wilt Chamberlain. وخلاصة هذه التجربة (أو المثال)، أننا إذا افترضنا أن هناك مجتمعاً قد أُجرى فيه توزيع نمطي للثروة هو مثلاً D1، بحيث يأخذ كل أفراد المجتمع حصصاً

متساوية من الثروة، فإن هذا التوزيع - كما يذهب أصحاب العدل النمطي - سوف يكون عادلاً. ثم يدعونا "نوزيك" بعد ذلك لأن نفترض أن ذلك التوزيع D1 عادل بالفعل، وأن نفترض كذلك أن "ويلت تشامبرلين" هو أحد أعضاء أو أفراد هذا المجتمع، الذي أُجرى فيه التوزيع D1. ونظراً لشهرة "ويلت تشامبرلين" الكبيرة وبراعته الفائقة في لعبة كرة السلة فلنكن من توقيع عقد مع إحدى الفرق، من بين بنوده أنه (أي ويلت تشامبرلين) من حقه خمسة وعشرون سنتاً من سعر كل تذكرة، وبدأ الموسم وتوافد الناس (برضاهم طبعاً) لمشاهدة المباريات التي يلعب فيها "ويلت تشامبرلين"، وقاموا إلى جانب دفع ثمن التذكرة الأصلي بدفع الخمسة والعشرين سنتاً الإضافية عن طريق وضعها في صندوق خاص مكتوب عليه اسم "ويلت تشامبرلين". وفي أحد المواسم حضر مليون مشاهد لمباريات "ويلت تشامبرلين"، فصار يملك في ذلك الموسم ٢٥٠,٠٠٠ دولاراً. وهكذا يمد هذا التوزيع الجديد - ولنسمه D2 - صار "ويلت تشامبرلين" أغنى من أي أحدٍ آخر. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل التوزيع D2، الذي حطّم النمط الذي التزمنا به في التوزيع D1 غير عادل؟ هل "تشامبرلين" له حق في المائتين والخمسين ألف دولار؟ مما لا شك فيه - كما يذهب نوزيك - أن كل فرد بعد التوزيع D1 (الذي ارتضيناه) له حق التصرف في نصيبه كما يشاء، له حرية إعطاء "تشامبرلين" خمسة وعشرين سنتاً أو عدم إعطائه. فقد يفضل البعض إنفاق هذا المال في مشاهدة الأفلام، أو الملاهي الليلية، أو شراء المجلات... الخ. ولكن الجميع، أو على الأقل مليون منهم، أجمعوا على إعطاء "تشامبرلين" هذا المال. فكل فرد أعطى بإرادته - من نصيبه الذي حصل عليه في ظل التوزيع D1 - خمسة وعشرين سنتاً لـ "تشامبرلين" مقابل مشاهدته يلعب كرة السلة، وبذلك يصبح التوزيع D2 عادلاً، ومن ثم يصبح، أيضاً، من حق "تشامبرلين" المائتان والخمسون ألف دولار. فالأفراد هم الذين انتقلوا بإرادتهم الحرة من التوزيع D1 إلى D2، وبذلك يكون التوزيع D2 عادلاً بالضرورة.

إن كل نظريات العدل النمطي تقوم على أساس أن الإنتاج منفصل عن التوزيع، ومن ثم فلا اعتبار لمن ينتجون الثروة عند توزيعها بين كل أفراد المجتمع، وبذلك يتساوى من ينتجون مع من لا ينتجون. "إن الأشياء لم تصنع نفسها... فالأشياء تأتي إلى العالم وهي تخص أناساً معينين لهم أحقيّات entitlements فيها"<sup>(١١)</sup>. يقول نوزيك: "إن أصحاب نظريات العدل النمطي يتعاملون مع الأشياء كما لو أنها ظهرت (أو أتت) من مكانٍ غير معروف أو من لا شيء"<sup>(١٢)</sup>.

إن كل نظريات العدل النمطي، كما يذهب نوزيك، غير صحيحة أو زائفة؛ لأنها تمنع الفرد من التصرف في ممتلكاته الخاصة كما يشاء. إن تصرف الفرد فيما يملك كما يشاء سوف يُفسد (أو يدمر) بالضرورة أي نمطٍ مقترح للتوزيع، ويوضح "نوزيك" هذه الفكرة عن طريق "تجربة خيالية" thought experiment يُطلق عليها "ويلت تشامبرلين"<sup>(١٣)</sup> Wilt Chamberlain. وخلاصة هذه التجربة (أو المثال)، أننا إذا افترضنا أن هناك مجتمعاً قد أُجرى فيه توزيع نمطي للثروة هو مثلاً D1، بحيث يأخذ كل أفراد المجتمع حصصاً

تماماً بالرغم من عدم التزامه . على عكس التوزيع D1 - بمبدأ المساواة في توزيع الحصص أو الموارد. لذلك فتنظريات المساواتية في العدل الاجتماعي egalitarian theories of justice التي تؤمن بأن التوزيع العادل هو فقط التوزيع المتساوي equal distribution ، هي نظريات خاطئة. هذه النتيجة نفسها سوف نصل إليها لو تخيلنا أن التوزيع D1 قد تم وفقاً للحاجة، أو الجهد المبذول في العمل labor ، أو الجدارة...merit... الخ، بدلاً من المساواة. فالتناس الذين اختاروا بحرية أن يدفعوا لـ "تشانميرلين" خمسة وعشرين سنتاً (حتى لو لم يكن في حاجة إليها، أو لم يعمل عملاً شاقاً كالآخرين كمقابل لها، أو ليس مثلاً يُحتذى به في الأخلاق الطيبة) سوف يحطمون النمط المفضل، ومع ذلك فهذا لن يؤدي إلى توزيع غير عادل. فالتوزيع العادل للثروة لا يعنى أن الناس الأكثر حاجة، أو عملاً، أو جدارة، يجب أن يحصلوا على النصيب الأكبر من الثروة<sup>(٧)</sup>. فالتوزيع يكون عادلاً عندما ينتج عن توزيع آخر عادل بواسطة وسيلة شرعية. وتتمثل هذه الوسيلة الشرعية للانتقال من توزيع لآخر في مبدأ "العدل في انتقال الملكية الخاصة" The principle of justice in transfer<sup>(٨)</sup>، ذلك المبدأ الذي يقضى بأن انتقال الملكية الخاصة من شخص لآخر يكون عادلاً إذا كان هذا الانتقال قائماً على التبادل الطوعي أو الصفقات الإرادية. باختصار، إن فرض نمط معين للتوزيع سوف يؤدي إلى تدمير الحرية الفردية، لأن فرض نمط معين للتوزيع يعنى منع الفرد من التصرف في ثمار عمله (الذي يُعد امتداداً لشخصية الفرد، ومن ثم جزءاً منها) كما يريد.

وبوجه عام إن المسألة التي تهيم على نقد توزيع التنظريات المناهضة أو قل المناقضة لنظريته (نظرية الأحقية)<sup>(٩)</sup> هي أن هذه النظريات (نظريات العدل النمطي) تسلب الملكية من الأشخاص الذين يستحقونها لكي تعطى لأناس لم يفعلوا شيئاً لاكتسابها. يضاف إلى هذا أن هذه النظريات تتضمن استمرار التدخل في حياة الناس، ومن ثم فإنها تقيد الحرية الفردية. ويمكننا

إن نظريات العدل النمطي التي تتصور أو تقترض، على نحو مسبق، نمطاً أو نموذجاً لتوزيع الثروة في المجتمع تقتضى بالضرورة تدخلاً في حياة الناس. ومن ثم تقييد حريتهم الفردية. فمن ذا الذي يمكنه أن يدعى أنه قد امتلك القدرة الكاملة على وضع، أو حتى تصور، نمط أو نموذج محدد للتوزيع العادل للثروة في المجتمع؟ يرى نوزيك أنه ليس هناك قدرة لأحد على ذلك. "إن أي نمط مفضل قد يتحول إلى نمط غير مفضل بواسطة أناس اختاروا أن يتصرفوا بطرق مختلفة. فمثلاً، هناك أناس يفضلون تبادل السلع والخدمات أو أي شيء مع أناس آخرين، أو إعطائهم إياها دون مقابل، على اعتبار أن هؤلاء الناس لهم الحق في تلك الأشياء (ومن ثم حرية التصرف فيها) في ظل ذلك النمط المفضل للتوزيع (من وجهة نظر البعض). فلنحافظ على نمط معين للتوزيع العادل للثروة فلا بد من حدوث أحد شيئين: إما التدخل باستمرار لمنع الناس من التصرف في مواردهم كما يشاءون أو التدخل باستمرار (أو بشكل دوري periodically) عن طريق أخذ الموارد resources من بعض الناس الذين أعطاهم إياها أناس آخرون بمحض إرادتهم ... فمن غير الممكن أن يتفق الجميع بإرادتهم على الامتناع عن الأفعال التي تدمر (أو تقضى على) النمط، فليس من الممكن أن يرضى الجميع عن نمط بعينه، وحتى لو افترضنا جدلاً إمكان ذلك، فليس بوسع كل فرد أن يحصل على المعلومات الكافية التي تمكنه من معرفة أي من تصرفاته أو تصرفات الآخرين سوف تحطم النمط"<sup>(١٠)</sup>.

ومن هذا المنطلق، يذهب نوزيك إلى أن حرية تصرف الأفراد فيما يملكون سوف يترتب عليها بالضرورة إحباط أي محاولة لوضع نمط بعينه لتوزيع الثروة في المجتمع. فمهما كان نمط التوزيع أو المبدأ الذي يُنادى باتباعه في التوزيع، فإن هذا المبدأ أو ذلك النمط سوف يُحبط بالضرورة بسبب الحرية الفردية. "فمثال ويلت تشاميرلين يُبين بوضوح أن التوزيع يمكن أن يكون عادلاً دون أن يتطابق مع نمط بعينه. فالتوزيع D2 عادلاً

العامة عن العدل، تلك الفكرة التي تتمثل - كما ذهب جون ستيوارت ميل - في أن العدل مشتق من المنفعة وليس مبدأ قائماً بذاته يُمكن للإنسان أن يصل إليه عن طريق التأمل الداخلي<sup>(17)</sup>. كذلك يرفض رولز فكرة أصحاب المذهب الحدسي عن العدل، ذلك المذهب الذي يرى أصحابه أن معرفة أو تحديد ما هو عادل أو غير عادل يكون بالرجوع إلى الحدس، وذلك على نحو مباشر أو تلقائي دون حاجة إلى تحليل أو تفسير. ويقوم رفض رولز لهذا المذهب على أساس أنه سيؤدي إلى مشكلة تتمثل في تعدد أحكامنا وتضاربها حول ما هو عادل على نحو يمنع وجود معيار أسمى للتوفيق بينها، وهذا لا معنى أن رولز يرفض مشروعية الأحكام الحدسية في مجال العدل، بل على العكس من ذلك، فهو يُعدّها قرينة على امتلاكنا نوعاً من الحس بما هو عدل، لكنها قرينة لا تغني عن النظرية ولا تغني عن بناء تصور نسقي يفسر لنا لماذا كان إحساسنا بما هو عدل على الصورة التي هو عليها<sup>(18)</sup>.

المجتمع في نظر رولز مؤسسة من أشخاص، بداخل هذه المؤسسة يدرك الأفراد، في علاقاتهم بعضهم ببعض الآخر، قواعد معينة للسلوك ويفعلون وفقاً لها، تحدد هذه القواعد نسقاً من أنساق التعاون المخطط لكي يحسن خير أولئك الذين يشاركون فيه. وعلى الرغم من وجود تعاون بين هؤلاء الأفراد إلا أن هناك أيضاً صراعاً بينهم، ومن ثم فإن المجتمع يكون موسوماً بهوية أو قل بوحدة المصالح، وأيضاً بالصراع. فهناك وحدة مصالح، لأن التعاون الاجتماعي يحقق حياة أفضل لكل شخص مما لو كان يعيش متمزلاً عن غيره. وهناك صراع المصالح، لأن الأشخاص يهتمون بكيفية توزيع ثمار اشتراكهم في العمل. فكل شخص منهم يفضل نصيباً أكبر.. إن وحدة المصالح تبرر التعاون، بينما يبرر صراع المصالح العدالة الاجتماعية<sup>(19)</sup>. بأسلوب آخر، المجتمع - كما يرى رولز، ينبغي أن يكون مشروعاً تعاونياً يقوم على أساس تبادل المصالح والسعي نحو هدف مشترك، وهذا ما يحدث

القول بأن الانتقادات التي يوجهها نوزيك للنظريات المناهضة لنظريته تركز على تصوره للحرية الإنسانية الذي يوحد بالقدرة على التحكم في الملكية<sup>(20)</sup>.

### نظرية «رولز» في العدل وموقف «نوزيك» منها

عرض «رولز» نظريته في العدل الاجتماعي - كما سبق أن أشرنا - في كتابه الشهير «نظرية في العدل»<sup>(21)</sup>، (1971). ولقد نالت نظرية «رولز» في العدل الاجتماعي شهرة واسعة بين أعلام الفكر السياسي والأخلاقي المعاصر، وكذلك بين عدد كبير من علماء السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والقانون. لدرجة أن نوزيك قد أشاد بها رغم معارضته لها.

يذهب نوزيك إلى أن نظرية رولز في العدل تمثل إضافة للفكر السياسي والأخلاقي المعاصر. ويصف كتابه «نظرية في العدل» بأنه «كتاب قوى، عميق، مُتقن، موسوعي، نسقي، لا يوجد مثله في مجال الفلسفة السياسية والأخلاقية منذ كتابات جون ستيوارت ميل»<sup>(22)</sup>. يقول نوزيك أيضاً: «فلاسفة السياسة الآن ليس أمامهم إلا أن يوافقوا على نظرية رولز في العدل أو يشرحوا سبب معارضتهم لها»<sup>(23)</sup>. وهكذا. كما يذهب نوزيك، فلا مخرج من التمرض لـ «رولز»، فإما أن تكون معه أو توضح لماذا أنت ضده. «فحتى هؤلاء الذين لا يهتمون برؤية رولز النسقية سوف يتعلمون كثيراً من دراستها عن قرب»<sup>(24)</sup>.

إن الهدف الأساسي الذي يستهدفه كتاب «نظرية في العدل» هو تقديم أساس نظري متماسك لمفهوم العدل، أساس يمكن طرحه بديلاً لما يقدمه مذهب المنفعة العامة<sup>(25)</sup>، الذي صار - على حد تعبير جون رولز - بأشكاله المتعددة مهيمناً منذ فترة طويلة، وحتى الآن، على تراثنا الفلسفي الأخلاقي والسياسي<sup>(26)</sup>. فاعتبارات العدل الاجتماعي عند رولز - كما سنرى في السطور الآتية تتعارض على نحو كلي مع اعتبارات المنفعة العامة.

يرفض رولز فكرة أصحاب مذهب المنفعة

من الآخرين باعتبارها مبادئ للعدل.

(ب) المؤسسات الاجتماعية الأساسية التي ينطوي عليها مكرسة لتحقيق هذه المبادئ، ومنظمة على نحو يُمكنها من ذلك، كما يتيح للكافة أن يكونوا على علم بأنها كذلك.

والآن، ما الطريقة التي نجا إليها رولز لتحديد أو اشتقاق مبادئ العدل؟ يذهب رولز إلى أن الطريقة العملية لتحقيق ذلك هي عقد اجتماعي جديد. وهذا العقد الاجتماعي عند رولز يختلف عن العقد الاجتماعي عند من سبقوه من مشاهير الفلاسفة. فليس اهتمام رولز الأول هو توضيح الشروط التي في ظلها تكون الحكومة شرعية، وإنما كان اهتمامه الأساس توضيح حقوق وواجبات المواطنين من ناحية، والتوزيع العادل للمنافع وأعباء المواطنة من ناحية أخرى<sup>(11)</sup>.

يبدأ رولز عقده الاجتماعي بما أطلق عليه «الموقف الأصلي»، وهو موقف افتراضي يحاول من خلاله صياغة عقد اجتماعي جديد للمجتمع المعاصر. "إن رولز لا يقول بتلك الحالة الطبيعية التي هي أضعف جوانب نظرية العقد الاجتماعي. فما هي (أي الحالة الطبيعية) إلا افتراض خيالي لا يتفق مع حقائق التاريخ. لهذا فهو يقدم بديلاً معاصراً هو الموقف الأصلي، إذ لا يطرحه بصفته واقعة حقيقية، ولكن بصفته موقفاً افتراضياً، أو بعبارة أخرى، يطرحه بصفته مجموعة من المصادرات التي إذا سلمنا بها سلمنا بالنتائج المترتبة عليها"<sup>(12)</sup>.

ولكن ما الفرق بين الموقف الأصلي عند رولز وحالة الطبيعة عند فلاسفة العقد الاجتماعي السابقين له؟

المتعاقدون أو المتفاوضون (حول مبادئ التوزيع العادل للثروة في المجتمع) في الموقف الأصلي عند رولز، على غرار المتعاقدين في حالة الطبيعة لفلاسفة العقد الاجتماعي السابقين لـ «رولز»، يبحثون عن مصلحتهم الشخصية، غير أن الجديد عند رولز هو أن المتعاقدين في الموقف الأصلي عنده يتفاوضون خلف حجاب من الجهل veil of ignorance. فـ «حجاب الجهل» عند

بالفعل. فالتعاون بين أفراد المجتمع حتمي، لأنه يعمل على تحسين أحوال الأفراد. غير أن هذا التعاون يتخلله بالضرورة شكل من أشكال الصراع، لأن كل فرد يريد نصيباً أكبر من غيره من ثمار هذا التعاون، وإحدى الطرائق لحل هذا الصراع هي توزيع ثمار هذا التعاون بحيث تُزيد من المنفعة التي تشمل الجميع. بما في ذلك الفئة (أو الطبقة) الأقل حظاً (أو الأدنى امتيازاً) في المجتمع. وليس فقط أكبر عدد من الناس كما يذهب أصحاب مذهب المنفعة العامة. فـ رولز لا يرضى بأن يحصل شخص أو أكثر على منفعة على حساب شخص أو أشخاص آخرين، لا يرضى بأن نضعي ولو بشخص واحد من أجل سعادة أي عدد من الناس مهما كان. وليست فكرة «الموقف الأصلي» original position عند رولز. كما سنجد في السطور التالية. سوى محاولة منه لتجنب المبدأ النفعي الذي يتمثل في «تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكثر عدد من الناس».

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن أمام رولز هو: كيف يمكن التخلص من التضارب في المصالح الشخصية بين الأفراد في المجتمع؟ بأسلوب آخر، كيف يمكن إقرار العدل الاجتماعي الذي يُمد السبيل الوحيد للتخلص من التضارب في المصالح بين الأفراد في المجتمع، ومن ثم الصراع بينهم؟

يذهب رولز إلى «ضرورة وجود مبادئ عامة للتوزيع تحدد لكل شخص الأعباء التي ينبغي أن يتحملها، والمزايا التي ينبغي أن يتمتع بها»<sup>(13)</sup>. تحدد لكل شخص ماله وما عليه، حقوقه وواجباته. ويُطلق رولز على هذه المبادئ اسم «مبادئ العدل»، وهي تمثل عنده أساس النظام الاجتماعي.

يُعرف رولز المجتمع العادل، أو ما يُطلق عليه هو المجتمع المنظم تنظيمياً جيداً well-ordered society، بأنه ذلك المجتمع الذي يتسم بما يلي<sup>(14)</sup>:

(أ) كل واحد من أفرادها يقبل المبادئ نفسها التي يعلم في الوقت نفسه أنها تلقى قبولاً مماثلاً



خطة أيا ما كانت تفصيلاتها<sup>(11)</sup>.

فالخيرات الأولية primary goods هي خيرات أو مصالح اجتماعية عامة لا بد منها من أجل تحقيق أي خير أو مصلحة خاصة. وفي مقدمة هذه الخيرات نجد عندنا: الحريات، والثروة، والفرص، واحترام أو تقدير الذات. فالخيرات الأولية عند رولز ليست مطلوبة لذاتها، وإنما باعتبارها وسيلة متعددة الاستعمالات، أو بأسلوب آخر، "وسيلة لتحقيق أي خير آخر مهما كان مضمونه ونوعه"<sup>(12)</sup>.

ويجب ملاحظة أن المتعاقدين في الموقف الأصلي عند رولز لا يكونون في حالة جهل مطلق أو تام، وإلا فإنهم لن يستطيعوا تحديد ميادئ العدالة التي تكفل لهم الخيرات الاجتماعية الأولية التي لا بد منها من أجل تحقيق أي خير شخصي. فالمتعاقدون في الموقف الأصلي لا يكون لديهم معرفة أو تفضيلات ترتبط بمجتمع بعينه، وإنما يكون لديهم فقط معلومات عامة بخصوص العمليات الاجتماعية<sup>(13)</sup>. إنهم يفهمون الأمور السياسية ومبادئ النظرية الاقتصادية، إنهم يعرفون أساس التنظيم الاجتماعي وقوانين علم النفس الإنساني<sup>(14)</sup>. إن لكل منهم خطة عقلانية لحياته، بمعنى أن له أهدافاً محددة، هي التي يقرر في ضوءها أنجح الوسائل لتحقيقها، ومن ثم فهو قادر على تحديد ما الذي يُعد في مصلحته وما الذي لا يعد كذلك<sup>(15)</sup>. باختصار، فالمتعاقدون في الموقف الأصلي عند رولز لا يسمون إلى مصلحتهم الشخصية، وإنما يسمون إلى تحديد المبادئ أو الكشف عنها التي تمكنهم وتمكن غيرهم أيضاً من تحقيق مصالحهم، أو بأسلوب آخر، المبادئ التي تقضي على التضارب في المصالح الشخصية فيما بينهم، وتحكم، في الوقت نفسه، نشاطهم أو توجهاتهم مستقبلاً على نحو يُمكن كل واحد منهم من تحقيق مصلحته. "إن كل واحد منهم (أي المتعاقدين) وبحكم عقلانيته سوف يحتاط للمستقبل حينما يُعاط عنه اللثام ويتبين حقيقة أوضاعه والتي قد تكون هي أسوأ الأوضاع. وعلى هذا فإن المتفاوضين، بعد أن يتفقوا على ضرورة حيا

د رولز، شرط ضروري لضمان عدالة ميادئ توزيع الثروة والمنافع (أو الخيرات) في المجتمع، شرط ضروري لضمان احترام المتعاقدين لحقوق واحتياجات كل عضو من أعضاء المجتمع. فحجاب الجهل يمنع فرض تصور معين للخير أو الحياة الطيبة أو المجتمع العادل من قِبَل شخص أو مجموعة من الأشخاص على الآخرين. ففي ظل حجاب الجهل "يصبح من غير الممكن أن يسمى كل واحد إلى استنباط فكرة عن العدالة انطلاقاً من فكرته الخاصة حول الخير؛ هكذا تصبح فكرة الخير حرفياً «خارج اللعبة»، ولن تكون من ثم قادرة على إلحاق الضرر بالنقاش لكونه يمنع إثارتها أو أخذها في المحاجة بعين الاعتبار. توضع مفاهيمنا عن الخير إذاً تحت ستار الجهل، ويتم كل شيء كما لو أننا لا نعرفها، وهذا ما يسمح إذ ذاك بأن ننتهي موقفاً تعاونياً عادلاً"<sup>(16)</sup>.

خلف حجاب الجهل يكون المتعاقدون على جهل بتفاصيل حياتهم الشخصية أو ما يمكن أن يخدم تلك المصالح، لدرجة أنهم لا يعرفون أسماءهم، أو أعمارهم، أو قدراتهم، أو جنسيتهم، أو نوعهم، أو الحقبة التاريخية التي يعيشون فيها، أو وضعهم في المجتمع... إلخ. فكل واحد من المتعاقدين يسمى لمصلحته الشخصية، ولكن دون أن يكون ذلك على حساب مصلحة الآخرين. فالمتعاقدون في الموقف الأصلي يراعون مصلحة الآخرين، وكأنها مصلحتهم بالضبط. وهذا أمر مفروض عليهم وليس باختيارهم بحكم جهلهم الذي هو بمثابة قيد على أنانيتهم. فالمتعاقدين أو المتفاوض لا يعلم أي شخص سيكون هو بعد أن ينقش حجاب الجهل عن عينيه، إنه لا يعلم أهو غني أم فقير، أهو رجل أم امرأة، أهو قوي أم ضعيف... إلخ. ومن هذا المنطلق (وبحكم العقلانية، أيضاً، التي تعد شرطاً من شروط الموقف الأصلي عند رولز)، يُجمع المتعاقدون على اختيار تلك المبادئ التي تجعل فرصة كل منهم في الحصول على أكبر قدر ممكن من الخيرات (الأولية) فرصة كبيرة وإلى أقصى حد<sup>(17)</sup>. وتتمثل الخيرات الأولية عند رولز في "تلك الأشياء المادية أو المعنوية اللازمة لتحقيق أي

إن ما يريده رولز من خلال قاعدة تعظيم الحد الأدنى وفكرة حجاب الجهل هو ضمان العدل الاجتماعي الذي يشمل الجميع، حتى أسوأ الناس حالاً أو أقلهم حظاً، عدل يشمل الفنى والفقير، والقوى والضعيف، والأقلية والأغلبية، والرجل والمرأة، والأسود والأبيض ... الخ، فليس هناك ما يمنع أن يكون أحد هؤلاء المتعاقدين، الذين يتفاوضون في ظل حجاب من الجهل، هو تلك المرأة أو ذلك الرجل الأسود الفقير الضعيف الذي ينتمي إلى الأقلية، ولذلك فليس أمام كل واحد منهم سوى النزاهة والحياد عند اختيار مبادئ التوزيع العادل للثروة أو الخيرات في المجتمع. إن صنع القرارات في الموقف الأصلي يقوم على الحذر الشديد، فبمقتضى قاعدة تعظيم الحد الأدنى يحاول المتعاقدون جعل الوضع الاجتماعي الذي سيعيشون فيه بعيداً بقدر الإمكان عن الظلم. فمثلاً، لن يرضى أحد المتعاقدين بقانون يسمح بالعبودية على أمل أنه قد يكون أحد مُلاك العبيد، لأنه من الممكن أن يكون بدلاً من ذلك أحد هؤلاء العبيد، ومن هذا المنطلق، يضع المتعاقدون في حسابهم مصلحة الجميع، بما في ذلك الفئة الأدنى امتيازاً في المجتمع. فلا أحد يعرف من سيكون هو بعد انقشاع حجاب الجهل عن عينيه.

والواقع أن التركيز الشديد من جانب رولز على الأسس العقلانية في المفاضلة بين المبادئ المختلفة للتوصل إلى تلك المبادئ (مبادئ العدل الاجتماعي التي يقبلها الإنسان ويعتبرها مُلزمة له)، إنما هو أمر يذكرنا بالمنهج الكانطي في التوصل إلى «الأمر الأخلاقي المطلق» imperative categorical، فالأمر المطلق عند كانط هو ذلك المبدأ الذي ينبع من طبيعة الإنسان باعتباره كائناً عاقلاً حر الإرادة<sup>(32)</sup>. «إن الموقف الأصلي، كما يقول رولز، ما هو في جوهره إلا تجسيد إجرائي<sup>(33)</sup> للمفاهيم الكانطية المجردة عن العقل وحرية الإرادة وطبيعة الفعل الأخلاقي. فإذا كانت الأخلاقية في رأى كانط تعبيراً عن اتسام الإنسان بالعقل وحرية الإرادة، فإن الموقف الأصلي بما ينطوي عليه من حرية التفاوض

المبادئ المطروحة وعدم تحيزها، فإنهم سوف يتفقون كذلك على ضرورة أن تأخذ هذه المبادئ بعين الاعتبار وضع ذوى الميزات الأدنى في المجتمع»<sup>(34)</sup>.

مما سبق، نجد أن المتعاقدين في الموقف الأصلي خلف حجاب الجهل عند رولز يقفون على قدم المساواة وكأنهم شخص واحد. وهذا يذكرنا بالقاعدة الذهبية عند كانط التي تقول: «يجب أن تعامل الناس كما تحب أن يعاملوك». فالمتعاقدون جميعاً يتفاوضون بحرية تامة من ناحية، وبحكم العقلانية من ناحية أخرى. فبحكم العقلانية لا يكون أمامهم غير سبيل واحد للتوصل إلى مبادئ عادلة لتوزيع ثمار التعاون الاجتماعي، وهو اللجوء إلى ما أطلق رولز «قاعدة تعظيم الحد الأدنى» maximin rule<sup>(35)</sup>، تلك القاعدة التي يلتزم بها أي شخص عقلاني لا يعلم ماذا يُخبئ له المستقبل.

المتعاقدون في الموقف الأصلي بمقتضى قاعدة تعظيم الحد الأدنى يحتاطون لأسوأ الظروف أو الأوضاع التي قد تواجههم مستقبلاً بعد أن ينقشع حجاب الجهل وتتكشف حقيقة وضعهم الاجتماعي وظروف حياتهم الخاصة. فالمتعاقدون في الموقف الأصلي يلتزمون بمقتضى قاعدة تعظيم الحد الأدنى، عند تقديرهم أو تقييمهم للبدائل التي أمامهم في الموقف الأصلي، باختيار البدائل التي يكون احتمال ضررها قليلاً جداً، واحتمال نفعها كبيراً جداً، بأسلوب آخر، إنهم يتخذون القرارات التي تُعظم الحد الأدنى للمكاسب أو المنافع عند أسوأ الظروف.

يحاول رولز أن يوضح أن الناس، بمقتضى مبدأ أو قاعدة تعظيم الحد الأدنى، يتصرفون بحيث يتجنبون أسوأ النتائج، أو بأسلوب آخر، يتصرفون على النحو الذي يؤدي بهم إلى أفضل النتائج في ظل أسوأ الظروف. فأى إنسان عقلاني عندما يكون في موقف ما أو مشكلة ما فإنه عند حسمه هذا الموقف أو حله تلك المشكلة يكون أفضل شيء يقوم به هو اختيار حل أو اتخاذ قرار تكون نتيجته الأقل سوءاً أو الأكثر نفعاً عما سواها.

أن ينتظمها نسق متكامل يحول دون تضارب أنواعها المختلفة، ذلك النسق الذي أطلق عليه رولز المواطنة المتكافئة (أو المتساوية) citizenship equal. فالحرية في مجتمع ما توصف بأنها متكافئة أو متساوية طالما كان هذا المجتمع متمتعاً بالمواطنة المتكافئة. بأسلوب آخر، فالناس جميعاً سواسية في الحرية طالما تقررت لهم المواطنة المتكافئة<sup>(٣٨)</sup>.

أما المبدأ الثاني، الذي يُطلق عليه رولز مبدأ التفاوت principle difference، فإنه يتعلق بالطريقة التي يجب أن تتبع عند توزيع الخيرات الأولية (باستثناء الحريات الأساسية التي اختص بها المبدأ الأول). فهذا المبدأ يسمح بالتوزيع على نحو غير متساوٍ في حالة ما إذا كان هذا التوزيع (غير المتساوي) في مصلحة الفئة أو الناس الأقل حظاً في المجتمع. فاللامساواة في توزيع الدخل والثروة عند «رولز» تكون مبررة أو شرعية فقط، إذا استفادت الفئة الأقل حظاً في المجتمع من ناحية، وإذا كان ذلك سبباً في فتح المجال، بشكل متساوٍ، أمام الجميع للوظائف والأوضاع الاجتماعية من ناحية أخرى. وفيما يتعلق بالشطر الأول من المبدأ الثاني تحديداً، يُضيف رولز أنه «ينبغي ألا تتعارض مساعدة الفقراء أو الفئة الأقل حظاً في المجتمع (عن طريق الدولة طبعاً بجهازها الضريبي) مع مبدأ المدخرات العادلة، ذلك المبدأ الذي ينص على تأمين الحجم الأمثل من المدخرات الذي يضمن للأجيال اللاحقة مستوى معيشة الجيل الحالي نفسها. فقد يؤدي تقديم المساعدات إلى الفقراء، عن طريق الضرائب التي تفرضها الدولة على الأغنياء، إلى انعدام الإنفاق على الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل في الجيل التالي نظراً لتزايد عدد السكان. وهكذا، يذهب رولز إلى أنه ينبغي ألا تتعارض اعتبارات العدل التوزيعي مع تأمين مستقبل الأجيال اللاحقة. فالعدل التوزيعي (أو الاجتماعي) لا بد أن يشمل الأجيال اللاحقة وليس جيلنا الحاضر وحده. باختصار، ثمة قيد على ما تقتضيه الفقرة أو الشطر الأول من المبدأ الثاني، قيد يتمثل في أن اللامساواة في

بين المتفاوضين، وبما ينطوي عليه من عقلانياتهم، هو التعبير العملي المجسد لهذه المفاهيم الكانطية المجردة، كذلك فإن المبادئ المشتقة منه ما هي إلا تحويل للمبدأ الأخلاقي من الصورية المطلقة التي ينادى بها كانط إلى مبادئ ذات مضمون معين قادر على إرشاد سلوكنا وتوجيهه من الناحية العملية<sup>(٣٩)</sup>.

والآن، ما مبادئ العدل الاجتماعي التي توصل إليها أطراف التعاقد في الموقف الأصلي عند رولز، تلك المبادئ الكفيلة بتحقيق أفضل توازن ممكن بين المصالح المتضاربة<sup>(٤٠)</sup>، تلك المبادئ التي هي بمثابة خطة لإقامة مؤسسات اجتماعية تقوم بالتوزيع العادل للثروات الناتجة عن التعاون الاجتماعي الحتمي<sup>(٤١)</sup> بين أعضاء المجتمع؟

تتمثل مبادئ العدل الاجتماعي التي سينتهي إليها الأشخاص في الموقف الأصلي عند رولز في مبدئين، هما<sup>(٤٢)</sup>:

#### المبدأ الأول

يجب أن يكون لكل شخص حق متساوي في نسق كلي وشامل بقدر ما يمكن من الحريات الأساسية المتساوية التي تتواءم مع نسق مماثل من هذه الحريات للجميع.

#### المبدأ الثاني

التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية يجب أن تُنظم على نحو يفي بما يأتي:

(أ) تحقيق أكبر قدر ممكن من المصلحة للفئة الأقل حظاً (أو الأدنى امتيازاً) في المجتمع على نحو لا يتعارض مع مبدأ المدخرات العادلة.

(ب) إتاحة الوظائف والأوضاع الاجتماعية للجميع وفقاً لمبدأ المساواة العادلة في الفرص.

ويُطلق رولز على المبدأ الأول الذي يتعلق بتوزيع الحريات الأساسية اسم «مبدأ الحرية» liberty the principle. وتتمثل الحريات الأساسية عند رولز في عدد من الحريات، مثل حرية الفكر، حرية الاعتقاد، حرية المشاركة في الحياة السياسية... الخ، تلك الحريات التي لا يجب أن يُنظر إليها فرادى، بل ينبغي

منحتها الطبيعة للناس منذ الميلاد على نحو اعتباطي أو بالخط دون أن يكون لهم يد في ذلك، هو توزيع ظالم. فتصيب كل واحد من القدرات الطبيعية قد أتى إليه بضربة حظ. فقد يجد شخص نفسه فقيراً رغم كل ما يبذله من مجهود في العمل، وهذا، كما يذهب رولز، ظلم يجب تصحيحه.

ومن هذا المنطلق، رفض رولز تبرير جون لوك للملكية الخاصة، ذلك التبرير الذي يذهب فيه إلى أن الفرد له حق امتلاك أو الحصول على كل ثمار استخدامه لقدراته ومواهبه، ثمار كدحه أو عمله. فالتوزيع عند لوك، كما يذهب «رولز» - ليس عادلاً، لأنه يتم على أساس عوامل (القدرات، والمواهب) وُلد الإنسان بها أو بدونها دون أن يكون له يد في ذلك. فالتوزيع العادل عند رولز لا بد أن يراعى الفئة التي لم يحالفها الحظ في التمتع بالمواهب والقدرات الطبيعية. لذلك جعل رولز لهذه الفئة (من خلال مبدأ التفاوت) نصيباً من الخيرات والمنافع التي تعود على ذوى المواهب والقدرات من جرّاء استخدامهم هذه المواهب وتلك القدرات، باختصار، فالتوزيع لا يكون عادلاً إلا إذا كان سيُحسّن من وضع الفئة الأقل حظاً في المجتمع أو على الأقل يمنع سوء وضعها.

إن النموذج الأمثل للتوزيع العادل للثروة في المجتمع عند رولز يتمثل في الإنصاف (أو الحياد) عند اقتراح المتعاقدين (في الموقف الأصلي) المبادئ العامة للتوزيع، تلك المبادئ التي يتعين على الجميع أن يلتزموا بها في المستقبل، تلك المبادئ التي تؤكد مراعاة وضع الفئة الأقل حظاً أو الأسوأ حالاً في المجتمع، حتى لو أدى ذلك إلى الانحراف عن المساواة. "فإذا كانت الفرض، في الحياة الواقعية، موزعة عند الانطلاق بطريقة غير متساوية، فلا بد أن العدالة هي منح المزيد لمن يملكون أقل أو الأقل لمن يملكون المزيد"<sup>(11)</sup>. إن جرعة من الظلم قد تكون إذاً ضرورية ولا غنى عنها لكي تسود العدالة<sup>(12)</sup>.

باختصار، إذا كان الحلم بعالم تختفي فيه تماماً الملكية الفردية قد أصبح غير واقعي، وإذا لم يعد أحد يود جدياً أن يتصور عالماً تكون فيه تماثلين

التوزيع لصالح الفئة الأقل حظاً في المجتمع لا بد أن يتسق أو يتواءم مع مبدأ المدخرات العادلة (أو الحجم الأمثل للمدخرات)، بمعنى ألا تؤدي مساعدة الفقراء إلى عجز في الإنفاق على الاستثمار، بحيث لا يكون وضع الأجيال اللاحقة أسوأ من وضع الجيل الحاضر<sup>(13)</sup>.

مما سبق، يمكن أن نقول إن اللامساواة عند رولز لا تكون دائماً ظالماً، كما أن المساواة عنده لا تكون دائماً عادلاً. فاللامساواة في الخيرات الاقتصادية والاجتماعية تكون عادلة إذا كانت ستُحسّن من وضع الفئة الأقل حظاً في المجتمع. فالانحراف عن المساواة عند رولز يجب أن يجعل كل فرد أفضل حالاً من ذي قبل، بما في ذلك الفقراء. "مثال ذلك أن يتميز الأطباء والجراحون المهرة بأن يُلتمح كل منهم طائفة عمودية خاصة يستخدمها في تنقلاته. فهذه الميزة رغم أنها إخلال بمبدأ التوزيع المتكافئ إلا أنها تمنع كل واحد من بقية أفراد المجتمع نوعاً من الطمأنينة النفسية، لتوقعه سرعة وصول الطبيب إليه إذا ما تعرض لحادث مفاجئ، أو إذا ما تدهورت حالته الصحية على نحو يستلزم سرعة الإسعاف والعلاج"<sup>(14)</sup>. على ذلك، فوضع الفئة الأقل حظاً قبل التوزيع وبعداً هو الذي يحدد ما إذا كان التوزيع عادلاً أو غير عادل، بصرف النظر عن المساواة في التوزيع أو عدم المساواة. فإذا كان وضع الفئة الأقل حظاً بعد التوزيع أفضل من وضعها قبل التوزيع كان التوزيع عادلاً. أما إذا حدث العكس، أو حتى ظل وضعها بعد التوزيع كما كان قبله، فإن التوزيع يكون غير عادل.

يُعد المبدأ الثاني (مبدأ التفاوت) بمثابة تصحيح للتوزيع الاعتباطي (أو العشوائي) arbitrary للمواهب والقدرات الطبيعية بين الناس. إن اتفاق أطراف التعاقد في الموقف الأصلي على مبدأ التفاوت هو بمثابة "اتفاق على النظر إلى المواهب الطبيعية بصفاتها ممتلكات عامة لا بد أن تُوزع ثمار استخدامها على نحو يستفيد منه جميع أعضاء المجتمع"<sup>(15)</sup>. وخاصة الفئة الأدنى امتيازاً أو الأقل حظاً في هذا المجتمع. يذهب رولز إلى أن التوزيع على أساس المواهب والقدرات الطبيعية التي

فيه مبادئ العدل التي توصل إليها رولز، فإنه لا يرى بديلاً غير الديمقراطية، ذلك "النظام الذي يسمح بانفتاحه على الحرية بكافة أشكالها. بأن يلي بأفضل وجه ممكن الحرية السياسية بمعناها الأصيل (تلك الحرية التي يضمنها المبدأ الأول (مبدأ الحرية)، وأن يلي، في الوقت ذاته، سياسة تكافؤ الفرص) التي يضمنها المبدأ الثاني (مبدأ التفاوت)"<sup>(18)</sup>.

يؤمن رولز بأن النموذج الديمقراطي يرتكز على الفكرة الحدسية الأساسية التي تتمثل في أن المجتمع عبارة عن نظام عادل من التعاون المشترك بين أشخاص متحلين بالفضائل، بين أشخاص أحرار ومتساوين. وفقاً لـ «رولز»، فإن المواطنين الديمقراطيين يملكون قوتين أخلاقيتين بارزتين من ناحية، والقدرة على تشكيل، ومراجعة، والسعي على نحو عقلائي إلى مفهوم الخير من ناحية... يذهب رولز إلى أن الدستور الديمقراطي لا يتمثل فقط في مجموعة من الإجراءات المحايدة (مثل حكم الأغلبية rule majority) لتسوية النزاعات، وإنما لا بد أن يضمن أيضاً التوزيع العادل للخيرات الاجتماعية الأولية الضرورية للمشاركة في العملية الديمقراطية<sup>(19)</sup>. فالنظام الديمقراطي - كما يذهب رولز - هو النظام الوحيد الذي يسمح للأفراد العقلانيين أن يتوصلوا - بعد التخلص من أي مفاهيم أو تصورات خاصة مسبقة للخير (عن طريق حجاب الجهل) - إلى تصور عام مشترك بينهم للخير الاجتماعي أو المجتمع العادل.

فالدستور، عند رولز، لا بد أن يتضمن من التدابير والإجراءات ما يحول دون تأثير حكم أو قرار الأغلبية على حرية الفكر، والتعبير، والحوار، والاعتقاد، والمشاركة السياسية، لدى الأقلية، وعلى رأس هذه التدابير أو الإجراءات، كما يذهب رولز، توسيع قاعدة توزيع الثروات والدخول، وهو الأمر الذي ينطوي عليه المبدأ الثاني (مبدأ التفاوت) للعدل الاجتماعي.

فالمبدأ الأول المتعلق بتوزيع الحريات الأساسية يسمو في المرتبة على المبدأ الثاني المتعلق بتوزيع المزايا

جميعاً، فيبدو في المقابل من المشروع تماماً أن نستمر في النضال من أجل إقامة مجتمع نكون فيه أكثر مساواة مما نحن فيه الآن. أي بكلمات مختلفة، من أجل مجتمع نتقاسم فيه - متخطين المساواة الصورية في الحقوق - المنافع الاجتماعية (سواء كانت الصحة أو وقت الفراغ أو التعليم أو الثقافة) في روح من المساواة، ونقدم لمن كانوا أقل حظاً في الحياة، بسبب النشأة، الإمكانية الحقيقية لتخطي العوائق التي يبدؤون بها حياتهم<sup>(20)</sup>.

وفيما يتعلق بالمبدأ الثاني (مبدأ التفاوت)، وفقرته الأولى تحديداً، فقد اختلف نقاد رولز في تأويله، فقد ذهب بعضهم إلى أن اللامساواة التي يدافع عنها رولز في هذا المبدأ تتمثل في منح المتفوقين أصحاب القدرات أو المواهب الخاصة امتيازات مادية معينة دون غيرهم، طالما أن تفوقهم في عملهم سيؤدي إلى تحسين أحوال كل من يتأثرون بعملهم أو يشاركونهم فيه، وبصفة خاصة الناس الأدنى امتيازاً في المجتمع. أما البعض الآخر من نقاد رولز فإنهم يفسرون اللامساواة عند رولز على أساس أنها الأخذ من الأثرياء (في شكل ضرائب تفرضها الدولة) وإعطاء الفقراء. والحقيقة أن رولز، فيما يبدو، يتأرجح بين التأويلين السابقين. فمثلاً نجده يقترب من التأويل الأول عندما يقول: "الإسهامات التي يسهم بها أولئك الأكثر تميزاً سوف تنتشر آثارها إلى أن تصل إلى ذوي الامتيازات الأدنى، وهكذا سوف تستفيد منها من ثم تلك الشرائح الواقعة في المنتصف"<sup>(21)</sup>. أما بالنسبة للتأويل الثاني، وهو التأويل الذي فهمه نوزيك وصب عليه جام غضبه، فإنه يتضح عند رولز من خلال دعوته لدولة الرفاهية سبيلاً لإعادة توزيع الثروة. "فهو (أي رولز) لا يؤمن بأن وظيفة الحكومة تنحصر في حفظ النظام الاجتماعي، بل تتعدى ذلك إلى تحقيق العدل التوزيعي على نحو يراعى مصلحة الشرائح الأكثر عوزاً والأشد احتياجاً في المجتمع"<sup>(22)</sup>.

وبالنسبة للنظام السياسي الذي يمكن أن تحقق

طول زمان من وضعه كأقلية تُساء معاملتها إلى الأبد، ورغم انتقاده للنموذج الأمريكي، لأنه يسمح بوجود توزيع مجحف جداً للثروات، ولأنه يترك قطاعاً كبيراً من السكان دون أي تأمين صحي، بالرغم من كل ذلك، إلا أنه لا يفامر في تصور مجتمع يقوم على شيء آخر سوى «السوق الحر» من النمط الرأسمالي»<sup>(٥١)</sup>. صحيح أنه قرر أن مبدأه يقبلان التطبيق سواء على النظام الاشتراكي أو الرأسمالي، وأن نظريته في العدل لا تتحاز لأي من هذين النظامين، إذ ليس ثمة عنده ما يحول دون تحقق حرية الفكر والضمير والمشاركة السياسية في مجتمع (اشتراكي) يؤمن بالملكية العامة لوسائل الإنتاج ويجزى توزيع الثروة فيه عن طريق مجالس منتخبة من العمال، إلا أن الأمثلة التي قدمها رولز لتوضيح معنى مبدأه ومضمونها العملي تنطبق فقط على النظام الرأسمالي، ولم يُقدّم أي مثال يوضح به كيف يمكن تطبيق هذين المبدئين على النظام الاشتراكي<sup>(٥٢)</sup>. حقيقي أنه كتب في صفحة يكتنفها غموض كثيف في كتابه «نظرية في العدل» إن تصوره لـ «السوق الحر» لا يتضمن بالضرورة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ولكن للأسف يظل هذا التأكيد - بالنظر إلى سياق الكتاب - غامضاً تماماً، وتظل النظرية الرولزية بأكملها قائمة بالفعل على مصادرة أن إقامة دولة «عادلة» لن يتم إلا إذا ساد أولاً اقتصاد السوق. أي رأس مال ليبرالي كما عرفناه في الثلث الأخير من القرن العشرين<sup>(٥٣)</sup>.

يطرح رولز تصوراً للعدالة يجمع فيه بين التصور الليبرالي التقليدي للعدل من ناحية، والتصور الماركسي للعدل من ناحية أخرى. ويتضح ذلك من خلال إعطائه الأولوية للحرية بجميع أنواعها (حرية التملك، والفكر، والاعتقاد، والمشاركة السياسية ... الخ) من ناحية، وموافقته من ناحية أخرى - فيما يتعلق بتوزيع الخيرات المادية - على قدر معين من التفاوت الذي يمكن أن يجنيه المتميزون شريطة أن يستفيد من وراء هذا التفاوت مَنْ هم أقل امتيازاً، وشريطة أن يكون هذا التفاوت مترتباً على مناخ من الحرية المتكافئة في المناقشة وفرص

الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع ذلك إلى أن الحرية مُقدّمة ضرورية لتمكين الفرد من تحقيق أهدافه أياً ما كانت هذه الأهداف. فضلاً عن أن الحرية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بأهم الخيرات الأولية، وهو شعور المرء باحترامه أو تقديره ذاته، ذلك الشعور الضروري للمضي في الحياة سعياً لتحقيق أهدافنا عن طريق ما يولده فينا من إحساس بالقيمة والثقة في النفس<sup>(٥٤)</sup>. فالحرية، عند رولز، هي أتمن الخيرات الأولية، لا بكونها قيمة في ذاتها فحسب، بل بكونها كذلك شرطاً أساسياً لتمكين كل إنسان من تحقيق خطة حياته. فالحرية، عند رولز، لا يجوز التضحية بها أبداً إلا من أجل الحرية ذاتها. فالناس جميعاً يجب أن يكونوا سواسية في الحرية بصرف النظر عن إمكانياتهم أو قدراتهم، فلا يجوز مثلاً أن نقول إن الناس ذوي الإمكانيات أو المواهب الأقل يحصلون على نصيب أكبر من الحرية، أما بالنسبة للمساواة في توزيع ثمار التعاون الاجتماعي (الخيرات الاقتصادية والاجتماعية) فيجوز الانحراف عنها إذا كان ذلك لصالح الفئة الأقل حظاً في المجتمع من ناحية، أو لأجل إتاحة الوظائف والأوضاع الاجتماعية للجميع وفقاً لمبدأ المساواة في الفرص من ناحية أخرى. باختصار، فاللامساواة (أو التفاوت) في توزيع الحريات ليس له ما يبرره أبداً، أما اللامساواة في توزيع الثروة (أو الخيرات المادية) في المجتمع فلها ما يبررها أحياناً (أقصد عندما يكون ذلك التفاوت لصالح الفئة الأدنى امتيازاً أو الأقل حظاً في المجتمع) . فالحرية عند رولز هي أسمى الخيرات، ولها الأولوية على كل المتطلبات المادية والمعنوية. فالحرية هي السمة الأساسية للمجتمعات العادلة.

ولكن يجب ملاحظة أنه «رغم نضال رولز من أجل الحصول على الاعتراف بالحقوق المدنية للزنوج الأمريكيين، حتى قيل أنه يعبر عن وجهة نظر حركة سياسية تطالب بدولة فيدرالية قوية، قادرة - حتى لو فعلت ذلك بشكل تسلطي - على فرض إجراءات إعادة توزيع الدخل من أجل انتشارال المجتمع الأسود بعد

العمل. ولقد أدى موقفه هذا إلى اتهام الليبراليين له بالاشتراكية، واتهام الماركسيين له بالليبرالية البورجوازية<sup>(81)</sup>.

مما لا شك فيه، أن نظرية رولز في العدل تتطوي على بُعد اشتراكي غير خفي، ويتضح ذلك من خلال المبدأ الثاني (مبدأ التفاوت) الذي يتعلق بتوزيع الخيرات المادية. ويُعد هذا البُعد الاشتراكي هو السبب الرئيسي للهجوم الذي شنّه نوزيك على رولز. فرغم اعتراف نوزيك بأهمية نظرية العدل الاجتماعي عند رولز في الفكر السياسي المعاصر، وإعجابه بعمقها وقوتها، إلا أنه رفض ما تتطوي عليه هذه النظرية من تأييد لدولة الرفاهية التي تنتهج سياسات لإعادة توزيع الثروة في المجتمع على اعتبار أن الثروة نتاج اجتماعي وليس فردياً.

ينظر رولز إلى الثروة في المجتمع بوصفها ثماراً أو نتاجاً للتعاون الاجتماعي، جاءت عن طريق المجتمع الذي يمثل مشروعاً قائماً على التعاون الحتمي بين الجميع، ومن ثم فعملية توزيع الثروة هي مسئولية المجتمع في الأساس، بشرط أن يتم هذا التوزيع - حتى يكون عادلاً - وفقاً لمبادئ (مبدأي الحرية والتفاوت) تكفل المساواة في توزيع الحريات الأساسية أولاً، وتحسين أحوال الفئة الأقل حظاً ثانياً. أما نوزيك فإنه يذهب، في المقابل، إلى أن الإنتاج أو الثروة في المجتمع قد جاء عن طريق عمل أفراد معينين، أفراد بذلوا مجهوداً استخدموا فيه قدراتهم الخاصة على استغلال الموارد الطبيعية، ومن ثم فهذا الإنتاج (أو الثروة) هو، في حقيقة الأمر، عبارة عن ملكيات خاصة مملوكة بالفعل لأشخاص معينين ليس لأحد. بما في ذلك الدولة. حق المساس بها إلا بإذنتهم. "حقاً إن الناس يتعاونون في صنع الأشياء، ولكنهم يعملون بصورة منفصلة وفقاً لمبدأ تقسيم العمل. إن كل شخص يكون شركة مصفرة يعمل بمفرده، ومن ثم يمكن أن نعرف مساهمات كل شخص وتحديد ما يستحقه"<sup>(82)</sup>. فالأشياء لم تسقط من السماء، كالمَن الذي نزل على بني إسرائيل، وتنتظر من يقدم

اقتراحاً بشأن توزيعها. فالأشياء مملوكة بالفعل لأناس معينين ولم تأت من مكان مجهول. "فهؤلاء الناس الذين يجتمعون خلف حجاب الجهل لكي يقرروا مَنْ يملك وماذا يملك، دون أن يعرفوا من يستحق ومن لا يستحق، سوف يتعاملون مع أي شيء على أساس أنه يتمتع بتوزيعه وكأنه المَن الذي نزل على بني إسرائيل من السماء"<sup>(83)</sup>.

من هذا المنطلق، يرفض نوزيك قيام الدولة بإعادة توزيع الثروة. المملوكة بالفعل لأفراد معينين في المجتمع. باسم إقرار العدالة الاجتماعية، كما عند رولز، الذي يسمح - بمبدأيه في العدل - للدولة بفرض ضرائب من أجل تنفيذ برامج لمساعدة المحتاجين. ففرض الضرائب عند نوزيك لأجل الخدمات الاجتماعية ليس إلا عملاً تعسفياً أو اعتداءً مباشراً على حق الملكية الخاصة لدى الأفراد. فالضرائب "على الدخل من العمل (عند نوزيك) توازي العمل الإجمالي"<sup>(84)</sup>.

بأسلوب آخر، إيجاباً للشخص على العمل لساعات معينة دون مقابل من أجل مصلحة شخص أو أشخاص آخرين.

إن مبدأ التفاوت عند رولز يتجاهل حق كل إنسان في الحصول على ثمار عمله أو نشاطه الاقتصادي. فبعض الناس يستحق عائداً اقتصادياً أكبر من غيرهم بسبب تفوقهم في العمل حتى لو لم يؤد عملهم إلى تحسين حال أو وضع الفئة الأقل حظاً في المجتمع. "فليس هناك توزيع مركزي، ولا شخص أو مجموعة أشخاص يحق لها أن تتحكم في كل الموارد، أن تحدد، على نحو مشترك، الطريقة التي يجب أن تُوزع بها هذه الموارد. فما يحصل عليه أي شخص (على نحو شرعي) فإنه يحصل عليه من الآخرين الذين أعطوه إياه إما مقابل شيء أو هبة"<sup>(85)</sup>.

إن رولز يطرح نموذجاً للعدل النمطي يركز أنصاره على مَنْ الذي يجب أن يملك. فأنصار هذا النوع من العدل يهتمون بالمبررات التي من أجلها ينبغي لشخص ما أن يملك شيئاً ما. إنهم يتجاهلون العطاء تماماً في توزيع الخيرات، والدخل ... الخ. فنظرياتهم

القدرات الطبيعية على أساس أن توزيع هذه القدرات قد تم على نحو عشوائي (أو بالخط) دون أن يكون لأصحابها يد في ذلك. فالذين وُلِدوا مزودين بقدرات خاصة لم يفعلوا شيئاً يستحقون به الحصول على تلك القدرات. ويمثل موقف رولز هذا من القدرات الخاصة والمواهب الطبيعية، بالنسبة لـ «نوزيك»، تعدياً صريحاً على مبدأ «امتلاك الإنسان لذاته» عند لوك من ناحية، ومبدأ «الاستقلال الذاتي» عند كانط من ناحية أخرى<sup>(14)</sup>.

يقدم رولز نظرية محايدة neutral في العدل الاجتماعي تفرض على أفراد المجتمع نظاماً اجتماعياً أو طريقة في الحياة تتيح لهم جميعاً فرصاً متساوية للنجاح، حتى لهؤلاء الذين حرمتهم الصدفة أو الحظ السيئ من المواهب الطبيعية والقدرات الخاصة. أما نوزيك فإنه يرفض الحياد بمعنى رولز، إذ يقول بنوع آخر من الحياد، ذلك الحياد الذي يتمثل في عدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال لمساعدة الأفراد في السعي إلى مفهوم معين للخير، أو طريقة معينة في الحياة.

يرفض نوزيك بدايةً . مستلهماً في ذلك آراء توكيفيل، وميل (liberty On 1809). من ناحية المبدأ حتى الدولة في أن تفرض على المجتمع أي تعريف لـ «الخير» أو أي تعريف «أخلاقي»، ولا حتى تصور للعدالة، حتى لو كان على درجة من «الحياد». بالمعنى الفلسفي للكلمة. الذي يراه رولز. لا يرجع للدولة، بل يرجع إلى كل فرد فينا واجب تعريف ما هو «العادل»، ولا توجد علاوة على ذلك. وسيلة واحدة تسمح بأن نحدد بدقة شديدة ما الذي يستحقه كل فرد من أفراد المجتمع (باسم العدالة التوزيعية)<sup>(15)</sup>.

إن نوزيك ينتقد بشدة نظرية رولز، فهي فضلاً عن تناقض أجزائها، وعدم اتساقها المنطقي في الكثير من المواضع فإنها في النهاية دعوة إلى نوع معين من العدل النمطي، وهي بهذا تشبه الآراء الاشتراكية في هذه النقطة، وإن كانت تختلف عن الآراء الاشتراكية، وبشكل خاص عن الماركسية، في أنها لم تلتفت إلى الصلة

هي نظريات في عدالة استلام الملكيات فقط theories recipient of. إنهم يتجاهلون تماماً أي حق لدى الشخص في أن يعطى شيئاً ما لشخص ما. حتى في عمليات التبادل التي يكون كل طرف فيها هو، في الوقت نفسه، مُعطياً giver ومتسلاً recipient، فإن مبادئ العدل النمطي تركز فقط على دور التسلم (أو الأخذ) وحقوقه المفترضة<sup>(16)</sup>.

باختصار، إن رولز وغيره من أصحاب مبادئ التوزيع النمطي للثروة في المجتمع يركزون فقط في حقل في أن تأخذ، ويهملون، في المقابل، حقل في أن تعطى ما تريد لمن تريد كيفما تريد. وهذا ما يرفضه نوزيك تماماً. كون ذلك يتعارض مع التبادل الحر للملكيات. فوجود نعمت أو مبدأ معين يجرى على غرار التوزيع يستلزم التدخل المستمر في حياة الأفراد. إن نظرية رولز في العدل التوزيعي، على غرار كل نظريات العدل النمطي، تنظر فقط إلى توزيع الخيرات الموجود في المجتمع الآن متجاهلة التاريخ الذي مر به التوزيع حتى وصل إلى ما هو عليه الآن. "فحجاب الجهل عند رولز يستمد أي معرفة بالحقائق الواقعية الملموسة الخاصة بالبشر، وكذلك الطريقة التي أتى بها امتلاكهم لما يملكون"<sup>(17)</sup>. فمبدأ التفاوت عند رولز هو نموذج لمبادئ النتيجة (أو الحالة) النهائية principles state-end أو المبادئ اللاتاريخية، تلك المبادئ التي "لا تنظر إلى الأفعال الماضية actions past وما أدت إليه من أحقيات عند تقييم أي توزيع"<sup>(18)</sup>. فأني نظرية. كما يذهب نوزيك. في العدل الاجتماعي لا تكون مقبولة إلا إذا امتت بالخلفية التاريخية للتوزيع الحالي للثروة أياً كان شكل هذا التوزيع. فالطريقة التي حدث بها التوزيع على هذا النحو أو ذاك، وكذلك الطريقة التي اكتسب بها الأفراد الحق في الأشياء، يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع أي نظرية في العدل الاجتماعي.

يرفض نوزيك نظرية رولز لمواهب الناس وقدراتهم الطبيعية، ومن ثم الثروة التي تنتج عن استخدامها لها، بوصفها ممتلكات عامة. ويبرر رولز موقفه هذا من



تماماً. فمواهب الناس وقدراتهم الطبيعية عند نوزيك هي جزء منهم، ومن ثم ملك لهم، وعلى ذلك يصبح كل ما ينتج عن استخدامها (أي المواهب والقدرات الخاصة) من خيرات ملكاً لهم وحدهم وليس من حق أحد أن يدعى أن له نصيباً فيه.

إن التوزيع الطبيعي للقدرات بين الأشخاص - كما يذهب رولز - ظالم من الناحية الأخلاقية، ومن ثم فإن توزيع الثروة على أساس هذه القدرات الطبيعية يكون ظلماً، ولذلك لا بد من البحث عن آلية لإعادة توزيع الثروة على نحو لا يمنع من تمييز أصحاب المواهب والقدرات الخاصة بنصيب "أكبر من ثمار التعاون الاجتماعي شريطة أن يستفيد من هذا أيضاً أولئك الذين لم يؤتوا مثل هذه المواهب والقدرات... إن المواهب والقدرات الطبيعية (كما يذهب رولز) لا تقيد أصحابها فحسب، وإنما تقيد الآخرين أيضاً. ولا يتفق نوزيك مع رولز في هذه المسألة، فهو يقرر أن الملكية أيضاً التوزيع يتأثران بالقدرات والمواهب الطبيعية، ومن ثم فإنه يرى أن الفروق والتفاوتات التي تنشأ من استخدام هذه القدرات والمواهب تكون عادلة ومشروعة من الناحية الأخلاقية"<sup>(٣١)</sup>. يقول نوزيك: "إننا لم نجد دليلاً مقنعاً يثبت أن الاختلاف في الملكية الناتج عن الاختلاف في القدرات الطبيعية ينبغي أن يُزال أو يُحد منه"<sup>(٣٢)</sup>.

يرى نوزيك أن القول بأن تدخل الدولة في الاقتصاد - عن طريق إعادة التوزيع - من أجل مصلحة الفقراء لا يمت بصلة للواقع العملي، ويستدل على ذلك بما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يقول: "الفقراء في الولايات المتحدة ليسوا هم المستفيدين الحقيقيين من التدخل في الاقتصاد. فمعظم التنظيم الحكومي للصناعة يستهدف حماية المؤسسات الرسمية من المنافسة، والعديد من البرامج الحكومية تستفيد منها في الغالب الطبقة الوسطى فقط"<sup>(٣٣)</sup>.

ما الذي يقترحه نوزيك إذا ما دامت دولة الرفاهية خطأ، وإذا كانت العدالة التوزيعية وهماً خطيراً، وإذا كان من الواجب تحريم كافة الحلول التي تقوم على

القائمة بالضرورة بين التوزيع وبين المراحل السابقة للتوزيع، وهي صلة لا بد أن تتطرق إليها أي نظرية في العدل التوزيعي واللا لكائن نوعاً من العيب"<sup>(٣٤)</sup>.

إن الفرق الأساسي بين نظرية العدل الاجتماعي عند رولز ونظرية العدل الاجتماعي عند نوزيك هو أن الأولى تتحدث عن الشرائح أو الطبقات الاجتماعية، أما الثانية فإنها تتحدث عن أفراد. فالأفراد في الموقف الأصلي عند رولز يتفقون على مبادئ للعدل التوزيعي تضمن وضعاً اجتماعياً لائقاً للشرائح الأقل أو الأدنى امتيازاً في المجتمع. فالإنتاج عند رولز نشاط جماعي، بينما الإنتاج عند نوزيك نشاط فردي. الدولة عند نوزيك ليس لها أي دور اجتماعي، أما الدولة عند رولز فلها دور اجتماعي يتمثل في تطبيق مبادئ العدل الاجتماعي، فمبادئ العدل الاجتماعي عند رولز لها الأولوية على المصالح الشخصية، والالتزام بها يُعد واجباً أخلاقياً، طالما أنها اشتقت من موقف (الموقف الأصلي) يقوم على الحياد، ويعبر عن حرية الإرادة، وعقلانية القرار. ومن هذا المنطلق، ينادى رولز "بضرورة أن ينقسم الجهاز الحكومي مجموعة من الضروع تكون مهمتها في نهاية الأمر توزيع الدخل والثروات على نحو يحقق مصالح الشرائح الأدنى امتيازاً في المجتمع"<sup>(٣٥)</sup>. إن المجال الذي تتصرف إليه فضيلة العدل التوزيعي (عند رولز) هو البنيان الأساسي للمجتمع<sup>(٣٦)</sup> the basic structure of the society، الذي يتمثل في المؤسسات الاجتماعية الرئيسية، سواء السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية، تلك المؤسسات "التي تلجّد للمواطنين الحقوق والواجبات، بالإضافة إلى تحديد الطريقة التي ينبغي أن يتم وفقاً لها توزيع الامتيازات التي تنشأ عن التعاون الاجتماعي"<sup>(٣٧)</sup>.

يذهب رولز إلى أن مساعدة الناس الأقل حظاً في المجتمع هو واجب لا بد أن ينهض به المجتمع كله، وذلك من منطلق أن مواهب الناس وقدراتهم الطبيعية هي قدرات، أو بلغة التجارة، أصول عامة مشتركة يجب أن يستفيد منها كل أفراد المجتمع، وهذا ما يرفضه نوزيك

ما؟ هذا هو السؤال الرئيس الذي تحاول نظرية الأحقية الإجابة عنه. فنظرية الأحقية هي في الأساس نظرية في الملكية الخاصة. يحاول نوزيك من خلالها الكشف عن الشروط التي تضيء الشرعية على الملكية الخاصة، بأسلوب آخر، الشروط التي تجعل لشخص ما الحق في امتلاك شيء ما. فالنوزيك العادل للثروة عند نوزيك هو التوزيع الذي يحافظ على حق كل فرد في الملكية الخاصة.

والآن، ما الشروط التي تضيء الشرعية على أي ملكية خاصة؟ أو بأسلوب آخر، ما الشروط أو المبادئ التي تجعل لشخص ما الحق في امتلاك شيء أو موضوع ما؟ تتمثل هذه الشروط عند نوزيك فيما يأتي:

**المبدأ الأول: مبدأ العدل في اكتساب الملكية الخاصة:**

#### The principle of justice in acquisition

يكشف هذا المبدأ عن الطريقة التي يمكن بها لشخص أن يصبح مالكاً شيئاً لم يكن مملوكاً لأحد من قبل<sup>(٧٧)</sup>. بأسلوب آخر، "هو المبدأ الذي يبيّن الشروط التي يمكن لأي شخص في ظلها أن يمتلك، على نحو عادل، شيئاً ما من العالم الطبيعي ملكية خاصة، شيئاً لم يكن مملوكاً لأحد من قبل"<sup>(٧٨)</sup>. باختصار، "يشتمل هذا المبدأ على المسائل الخاصة بالكيفية أو الطريقة التي يصير بها شيء غير مملوك شيئاً مملوكاً"<sup>(٧٩)</sup>.

إن التوزيع عند نوزيك يكون عادلاً طالما أنه نتج عن سلسلة من التوزيعات العادلة التي تعود في النهاية إلى وضع اجتماعي عادل، ذلك الوضع الذي يقترن بلحظة ميلاد الملكية الخاصة من رحم الملكية العامة على نحو شرعي. فسلسلة توزيعات الثروة أو الملكيات في المجتمع قد بدأت منذ اللحظة التي امتلك فيها شخص ما لأول مرة شيئاً ما من الطبيعة ملكية خاصة، فالأشياء أو الموارد قبل ظهور الملكية الخاصة كانت مُشاعة. ومتى استطلنا إثبات حق كل شخص في امتلاك ما لديه، بطريقة شرعية، من العالم الطبيعي، الذي كان كل

تدخل الدولة لمسألة عدم المساواة<sup>(٨٠)</sup>. البديل الذي يقترحه نوزيك هو نظرية في العدل تكون لا نمطية من ناحية، وتاريخية من ناحية أخرى، تحافظ لكل فرد على حقه الطبيعي في الحصول على ثمار عمله أو نشاطه الاقتصادي، والتصرف فيه على النحو الذي يراه. باختصار، نظرية تحافظ على حق كل فرد في الملكية الخاصة والحرية الفردية.

#### نظرية نوزيك في العدل التوزيعي (أو الاجتماعي)

إن إعادة توزيع الموارد يعد انتهاكاً لذلك الحق الذي أكد عليه نوزيك، وهو حق امتلاك الإنسان ذاته، ذلك الحق الذي تُستمد منه كل حقوق الملكية الخاصة، تلك الحقوق التي تحمي حق كل فرد في أن يسمى إلى تنفيذ مشروعه أو خطته في الحياة دون تدخل من الآخرين<sup>(٨١)</sup>.

إن الدعوة إلى إعادة التوزيع، على غرار ما يذهب إليه النفعيون، والماركسيون، وجون رولز، تستلزم وجود سلطة مركزية تحدد لكل فرد أو شريحة في المجتمع نصيبه أو حصته من الثروة، وهذا يتعارض. كما يذهب نوزيك، على نحو سافر، مع حق الملكية الخاصة للأفراد، ومن ثم التبادل الطوعي الحر بين الأفراد للملكيات التي حصلوا عليها بطريقة شرعية، عن طريق شخص أعطاهم أو وهبهم إياها، أو باعها أو تبرع لهم بها ... الخ. "ففي المجتمع الحر نجد أفراداً متميزين يتحكمون في موارد مختلفة، وملكيات جديدة تنشأ عن التبادل الحر وأفعال الأشخاص"<sup>(٨٢)</sup>.

ورداً على نظريات العدل الاجتماعي التي تدعو إلى سياسات إعادة التوزيع عامة، ونظرية رولز، التي تدعو إلى السياسة نفسها، خاصة، يقدم نوزيك نظرية في العدل التوزيعي (نظرية الأحقية entitlement theory) تتسق مع دولة الحد الأدنى التي تحترم الحقوق الطبيعية للأفراد، وعلى رأسها حق الملكية الخاصة.

متى يمكن أن تدعى أن لك الحق في امتلاك شيء

بالقدر نفسه من الجودة<sup>(٨١)</sup>. فالملكية الخاصة تفقد شرعيتها إذا لم "تضمن أن اكتساب الحق في امتلاك شيء ما، لم يكن ملكاً لأحد من قبل، لن يضر بوضع الآخرين"<sup>(٨٢)</sup>.

ويلخص نوزيك الأضرار التي من الممكن أن تلحق بشخص ما من جراء امتلاك شخص آخر لشيء ما فيما يأتي<sup>(٨٣)</sup>:

١- فقدته لفرصة تطوير وضعه بواسطة ملكية معينة أو أي ملكية.

٢- عندما لم تعد لديه القدرة على الاستخدام، بشكل حر (بدون تملك)، لما كان لديه القدرة من قبل على استخدامه.

ولكن، ماذا لو أن شخصاً قد تسبب في إلحاق ضرر بالآخرين من جراء امتلاكه شيئاً ما في الطبيعة؟ يذهب نوزيك إلى أن هذا الشخص يكون بذلك قد انتهك شرط الملكية الخاصة عند لوك، ومن ثم يجب عليه تعويض المتضررين. يقول نوزيك: "الشخص الذي ينتهك شرط لوك في الملكية الخاصة يبقى حقه في التملك قائماً، بشرط أن يعرض المتضررين... وإذا لم يعرضهم فإن تملكه appropriation his سوف يصبح انتهاكاً لشرط مبدأ العدل في اكتساب الملكية الخاصة، ومن ثم غير شرعي"<sup>(٨٤)</sup>.

يدافع نوزيك، بالاعتماد على لوك، عن حق الملكية الخاصة. وليست نظرية الأحقية عنده سوى دفاع عن هذا الحق. ومن هذا المنطلق، يدافع نوزيك عن النظام الرأسمالي، ذلك النظام الاقتصادي الوحيد الذي يكفل هذا الحق. "إن ممارسة حق الملكية يزيد من الناتج الاجتماعي عن طريق وضع وسائل الإنتاج في يد هؤلاء الذين يستطيعون استخدامها بأفضل شكل ممكن"<sup>(٨٥)</sup>.

إن نظام الملكية الخاصة يعمل على تحسين أوضاع الأفراد في المجتمع بصفة عامة، مما يؤدي إلى النهوض بالمجتمع كله. ونوزيك هنا - كما ذكر هو بنفسه - لا يبرر الملكية الخاصة بالاعتماد على أسس نفعية، وإنما

شيء فيه مشاعاً، فإن سلسلة التوزيعات المتتابعة بعد ذلك، حتى تصل إلى التوزيع الراهن، ستكون بالضرورة عادلة. باختصار، فلو كانت الملكيات الخاصة (للأشياء المشاعة في العالم الطبيعي) بدأت على نحو شرعي، كانت سلسلة التوزيعات المتتابعة لهذه الملكيات، حتى تصل إلى التوزيع الراهن، عادلة بالضرورة.

ما أصل الملكية الخاصة، أو كيف بدأت؟ هذا هو السؤال الذي يحاول نوزيك الإجابة عنه من خلال المبدأ الأول.

يضع نوزيك نظرية في أصل أو نشأة الملكية الخاصة يسير فيها على درب لوك. يتفق نوزيك مع لوك على أن أي إنسان يكون له حق خاص دون بقية البشر في شيء ما في الطبيعة (لم يكن ملكاً لأحد من قبل) إذا أضاف إليه عمله. فاختلاط أي شيء في الطبيعة بعمل إنسان ما يُحوّل هذا الشيء من ملكية عامة (أو مُشاعة) إلى ملكية خاصة بهذا الإنسان. إذ أنه بذلك قد أضاف إليه شيئاً بمجهوده يجعله خارج الحالة المشاعة التي وضعته الطبيعة عليها، أو بأسلوب آخر، يجعله خارج الحق المشاع للآخرين. "إن إضافة عمل شخص ما إلى شيء ما يؤدي إلى تطوير هذا الشيء وزيادة قيمته، ومن ثم يكون لهذا الشخص الحق في امتلاك هذا الشيء الذي أوجد فيه هذه القيمة"<sup>(٨٦)</sup>.

كذلك يتفق نوزيك مع لوك على أن مجرد اختلاط عملي بشيء ما في الطبيعة لا يجعله ملكاً لي بشكل كامل بحيث لا ينازعني فيه أحد إلا إذا ضمنت أن امتلاكي لهذا الشيء لا يُكبح الضرر بالآخرين.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، ما الشرط الذي نضمن به أن امتلاكنا لشيء ما في الطبيعة لن يتسبب في إلحاق الضرر بالآخرين؟ يذهب لوك إلى أن هذا الشرط يتمثل في "أن نترك للآخرين ما هو كافٍ وبالجملة نفسها.. ويطلق نوزيك على هذا الشرط اسم "شرط لوك" proviso Lockes. فبمقتضى هذا الشرط، لا يكون لأحد أي حق فيما اختلط به عملنا طالما "يبقى في المشاع من هذا الشيء ما يكفي بقية الناس، ويكون

من فرصة سد حاجاتهم، ذلك الحرمان الذي يحدث نتيجة امتلاك الإنسان لما يزيد عن حاجته أو مطالب حياته. أما الضرر الذي يقصده نوزيك فإنه يتمثل في جعل وضع الآخرين بعد الملكية أسوأ مما كان قبلها.

ولكن ما المقصود بالوضع السيئ، الذي يقصده نوزيك، الذي قد يحدث بعد الملكية؟ يتمثل هذا الوضع عند نوزيك في انتهاك أي حق من حقوق الآخرين. فالملكية الخاصة عند نوزيك تقف عند الحد الذي يبدأ بعده انتهاك حقوق الآخرين. فمثلاً، حق امتلاك الفرد لأي شيء بأي قدر كان هو حق شرعي طالما ليس هناك احتكار للأشياء الأساسية الضرورية للحياة (مثل موارد المياه). فمثل هذا الاحتكار يُعد انتهاكاً لحق الآخرين في الحياة.

هنا، يجب الانتباه إلى أن نظرية لوك في الملكية هي تفسير للحظة الأولى لميلاد الملكية الخاصة عندما كان كل شيء حقاً مشاعاً للآخرين. أما نوزيك فإنه لا يقف عند تفسير الملكية الخاصة للأشياء المشاعة في العالم الطبيعي، وإنما يفسر أيضاً الملكية الخاصة للأشياء التي كانت مملوكة بالفعل لأناس معينين. بأسلوب آخر، يحاول نوزيك الكشف عن المبررات التي تجعل حق الملكية الخاصة لأي شيء، سواء مشاعاً أو حتى غير مشاع (كتلك التي نصنعها، أو نشتريها، أو يتبرع بها أحد لنا، أو يتصدق بها علينا) حقاً شرعياً.

إن امتلاك شيء - كما يذهب نوزيك - لا يكون فقط عن طريق اختلاط عملي بشيء مشاع في الطبيعة، فهناك طريقة أخرى تتمثل في التبادل الطوعي الحر للملكيات، ذلك التبادل الذي يأخذ أشكالاً متعددة، مثل: التجارة، والهبية، والتوريث... الخ. وهذه الطريقة الثانية لاكتساب حق الملكية الخاصة، هي ما سيناقشه نوزيك في المبدأ الثاني للملكية، كما سنرى في السطور الآتية.

مما سبق، يمكن أن نقول إن شرط لوك Lockean Proviso، ذلك الشرط الذي أعاد نوزيك صياغته على

يريد أن يُبين، فقط، أن الملكية الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة، بل إنها تدفع بها إلى الأمام. إنه يرد هنا على من يعترضون على تفسير لوك للملكية الخاصة، هؤلاء المعترضون الذين يذهبون إلى أن تفسير لوك للملكية الخاصة يعني أن أول ناس امتلكوا الأشياء أو الموارد الطبيعية، هم أسعد خطأً من الناس أو الأجيال التي أتت بعدهم ولم تُمد أمامها فرصة للتملك، مما يعني أن وضع الأجيال اللاحقة سوف يكون دائماً أسوأ. بأسلوب آخر، إن تفسير لوك للملكية الخاصة يترتب عليه - كما يذهب المعترضون - أن فرصة الأجيال اللاحقة في حياة أفضل أقل من فرصة الجيل الأول، الذي كانت فرصة امتلاكه للموارد الطبيعية أكبر من فرصة الأجيال اللاحقة، وهذا يعد ظلماً.

يذهب نوزيك، رداً على هذا الاعتراض، إلى أن نظام الملكية الخاصة يزيد من التناج الاجتماعي، ويحمي مستقبل الأشخاص، وذلك بتوجيه البعض إلى حماية الموارد من الاستهلاك من أجل الأسواق التي ستظهر في المستقبل<sup>(87)</sup>.

ولكن كيف يفسر نوزيك الملكية الخاصة بالاعتماد على لوك، الذي يضع حداً للملكية الخاصة<sup>(88)</sup>، في الوقت نفسه الذي يعد فيه نوزيك أن حق الملكية الخاصة حق طبيعي متأصل في الفرد، وله حرمة؟ كيف ذلك، وهو يؤكد أن كل إنسان له حق مطلق في كل ما ينتج عن استخدامه لمواهبه وقدراته؟ كيف ذلك، وهو يدافع عن السوق الحر حرة مطلقاً، بوصفه النظام الاقتصادي الوحيد الذي يحترم حق الملكية الخاصة غير المقيدة للأفراد من ناحية، والتبادل الحر للملكيات (بصرف النظر عن التوزيع الذي ينتج عنه) من ناحية أخرى؟

إن نوزيك لم يجعل للملكية الخاصة حداً أو قيداً بالمعنى نفسه الموجود عند لوك، حقاً، فهما يتفقان. كما ذكرنا من قبل. على أن إلحاق الضرر بالآخرين هو الحد الذي يجب أن تقف عنده الملكية الخاصة لأي فرد، ولكن الضرر الذي يقصده نوزيك ليس هو نفسه ما يقصده لوك. فالضرر الذي يقصده لوك هو حرمان الآخرين

قرار عقلائي حر. فالإنسان ليس وسيلة تُستعمل عن طريق غيره دون موافقته. إن معاملة الإنسان بوصفه وسيلة (حتى لو كان ذلك باسم المصلحة العامة) هو شكل من أشكال الاستعباد.. هو شكل من أشكال امتلاك الآخرين ذاته، ومن ثم استتكار لما لديه من عقل وإرادة حرة.

إذا كان كل إنسان مالكاً ذاته بالضرورة، أي مالكاً جسده، وقدراته، ومواهبه، وعمله، ومن ثم ما ينتج عن ذلك من ثمار، فإنه سوف يترتب على ذلك بالضرورة أن فرض الضرائب على ثمار عمل أي فرد هو بمثابة انتهاك حق امتلاك هذا الفرد لذاته.

فالضرائب عند نوزيك ليست إلا استيلاءً على ثمار عمل شخص ما، ليست إلا إجباراً للشخص على العمل لساعات معينة لغرض أو غاية لا تخصه وإنما تخص شخصاً أو أشخاصاً آخرين، ليست إلا استيلاءً على ساعات من عمر الشخص أو جزء من حياته. فالضرائب لغير تمويل خدمات الحماية (حتى لو كان ذلك من أجل الصالح العام أو خدمة المحتاجين) تعنى استخدام الفرد كوسيلة. فلو أن أحداً أجبرك على عمل دون مقابل، فإنه بذلك يحدد لك ما يجب أن تقوم به، ويحدد الأغراض التي يجب أن تعمل من أجلها، بصرف النظر عن قراراتك أو رأيك، وهذا يُعد انتزاعاً لقدرتك على اتخاذ قرار، ومن ثم فهو يجعل مَنْ يرضون عليك الضرائب بغير إرادتك. من أجل غايات لا تخصك. شركاء لك في حق امتلاكك ذاتك، وكذلك عمالك الذي هو جزءٌ من ذاتك، ومن ثم ثمار عملك، الذي من المفروض. بمقتضى حق امتلاك كل إنسان ذاته. ألا يكون لأحد سواك حقٌ فيها. فالضرائب (بوصفها آلية لإعادة التوزيع)، التي يدافع عنها أنصار دولة الرفاهية (كما عند رولز)، ليست سوى شكلٍ من أشكال استعباد الفرد على نحو جزئي، لأنها تعطي للبعض حق امتلاك جزءٍ من ثمار عمل البعض الآخر، ومن ثم ذواتهم.

فبمقتضى حق امتلاك الإنسان ذاته، فإنني لدئ الحق في امتلاك كل جزء من جسمي، ومن ثم

النحو الآتي: "ألا يكون وضع الآخرين قبل اكتساب الملكية أسوأ من وضعهم بعد اكتساب الملكية"<sup>(88)</sup>، لا يضع حدوداً للتملك، وإنما، فقط، يوجه أفعال التملك، بحيث لا يكون هناك أي شكل من أشكال التعدي على أي حق من حقوق الآخرين.

إن نوزيك، من منطلق دفاعه عن الحرية المطلقة والملكية غير المقيدة، لا يمنع أو يُجرّم تراكم الثروات أو تضخم الملكيات، إنه لا يحدد الملكيات "بقدر ما يستطيع الإنسان أن يستخدمها فيما يعود عليه بالفائدة في حياته قبل أن تفسد"<sup>(89)</sup> على غرار لوك. إنه لا يضع مبدأً من مبادئ النتيجة (أو الحالة) النهائية التي تركز على صورة أو شكل التوزيع الناتج عن أفعال التملك، ولكنه يذهب إلى أنه في ظروف معينة يستقط الحق في الملكية الخاصة، وتصبح هناك حدود على أفعال التملك appropriation actions، والذي يجمع بين هذه الظروف جميعها هو تأثيرها السيئ على الآخرين بشكل قد يؤدي بهم إلى كارثة. فمثلاً "لا يمكن لشخص أن يمتلك بئر المياه الوحيد في إحدى البيئات الصحراوية"<sup>(90)</sup>. ففي هذا الطرف أو الوضع تحولت الملكية إلى احتكار يُهدد استمرار حياة الآخرين. ففي هذا الطرف صار حق الملكية الخاصة يمثل تعدياً على الآخرين، وهنا يُستوجب تفعيل شرط لوك (بصورته المتطورة أو صياغته الجديدة عند نوزيك، والتي أشرنا إليها من قبل). فحق الملكية في المثال السابق يجب تجاوزه لتجنب كارثة. فلا وجود لشرط لوك عند نوزيك، إلا في حالة الكوارث فقط. أما ما عدا ذلك، فلا وجود لأي شروط أو حدود للملكية الخاصة.

يُستمد نوزيك حق الملكية الخاصة بصورته السابقة من حق طبيعي أصيل لكل إنسان، وهو حق "امتلاك الإنسان لذاته". فمواهب الإنسان وقدراته هي جزء من ذاته، ومن ثم فكل ما ينتج عن استخدامه لهذه المواهب، وتلك القدرات، يكون جزءاً منه، أي ملكه.

فالإنسان عند نوزيك مالك لذاته، لأنه غاية في ذاته، بما لديه من قدرة على توجيه أفعاله عن طريق

أنه يسرقني، بالضبط كما لو كان قد أخذ جزءاً من جسدي. وذلك ينطبق أيضاً على الحكومة عندما تأخذ جزءاً من جسدي في صورة ضرائب<sup>(١٣٦)</sup>، حتى لو كان ذلك من أجل مساعدة المحتاجين.

وهكذا، فإن فرض الضرائب عند نوزيك من أجل تمويل برامج لرعاية المحتاجين ليس فقط انتهاك لحق الملكية الخاصة، ولكنه أيضاً انتهاك لحق الحرية الفردية (أي حقي في التصرف في ثمار استخدامي جسدي على النحو الذي أرتضيه)، ومن ثم استنكار للمسئولية الفردية.

باختصار، الضرائب (بوصفها آلية لإعادة التوزيع) تمثل استخداماً للناس بوصفهم مجرد وسائل لا غايات في ذاتهم، وذلك يتعارض مع مبدأ امتلاك الإنسان ذاته، ذلك المبدأ الذي يستتبع عدم استخدام الناس بطريقة محددة (كما يحدث في حالة إجبارهم على دفع الضرائب التي تمثل شكلاً من أشكال العمل الإجباري) دون موافقتهم.

**المبدأ الثاني: مبدأ العدل في انتقال الملكية الخاصة:**

### The principle of justice in transfer

يحدد مبدأ العدل في انتقال الملكية الخاصة، الطريقة (أو الكيفية) التي يمكن لشخص ما بواسطتها أن يمتلك، على نحو شرعي، شيئاً ما كان مملوكاً بالفعل لشخص آخر<sup>(١٣٧)</sup>. فهذا المبدأ يهتم بالوسائل الشرعية التي يتم بواسطتها الانتقال من شكل من أشكال التوزيع إلى شكلٍ آخر.

إن المبدأ الأول، كما سبق أن ذكرنا، يهتم بالانطلاقة الشرعية الأولى (أو الحلقة الأولى) لسلسلة التوزيعات المتلاحقة للثروة بعد ذلك، باختصار، أصل الملكية الخاصة. أما المبدأ الثاني فإنه يهتم بالكيفية التي يتم بها الانتقال على نحو شرعي من حلقة لأخرى أو توزيع لآخر عبر هذه السلسلة حتى نصل إلى التوزيع الراهن، باختصار، الطرق الشرعية التي يتم بواسطتها انتقال

استخدامه على النحو الذي أريده، "فمثلاً، امتلاك my mouth يعني أنني حر في أن أقول به أي شيء، طالما لم أتمد بقولي هذا على حقل (كأن أقول هذا الشيء في منزلك دون أن تعطيني إذناً بالدخول إلى المنزل). فبامتلاك my، فأنا لدى الحق في قول أي شيء، حتى لو لم ترد مني أنت أو غيرك، بما في ذلك الحكومة، أن أقول هذا الشيء. إنه فمي، وأنا وحدي الذي أستطيع أن أستخدامه كما أريد. (وبالطبع، بما أن أذنك هما ملكك، فإنك تستطيع أن تأخذهما إلى مكان آخر إذا لم تريد أن تسمع ما أقول.)"<sup>(١٣٨)</sup>

فأنا فقط الذي أقرر الطريقة التي استخدم بها جسدي، حتى لو كان ذلك القرار أحمق، كأن أتناول المخدرات رغم معرفتي أنها تضرني. فسوء استخدامي جسدي هو مشكلة خاصة بي وحدي، وأنا فقط الذي سوف يتحمل سوء العاقبة ولست أنت أو الحكومة. فلو حدث وأصيبت بسرطان الرئة نتيجة لممارستي التدخين أو الإدمان، فليس من حقي أن أجبرك على دفع فاتورة العلاج، سواء بشكل مباشر أو عن طريق فرض ضريبة لتمويل الخدمات الصحية، تتحملها أنت أو سواك. وهكذا فحق امتلاك الإنسان ذاته يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرية، ومن ثم تحمل المسئولية الفردية<sup>(١٣٩)</sup>.

إن امتلاك ذاتي، يترتب عليه بالضرورة امتلاك قدراتي، وموهبي، وعملي، أي المجهود الذي أبذله في العمل. ولو كان الأمر كذلك، فإن هذا يعني أنني، أيضاً، أمتلك الثروة الناتجة عن استخدامي قدراتي، وموهبي، وعملي، أيما كان حجم هذه الثروة. فلو أنك تمتلك أي شيء - وليكن عشرة دولارات - ثم قررت بإرادتك أن تعطيني إياها مقابل ساعة من العمل، ثم قمت أنا بالعمل، فإن العشرة دولارات سوف تصبح ملكي. إنك كنت تمتلك المال، وأنا كنت أمتلك العمل، ولذلك فقد تصرفنا فيهما كما نريد، فقد قررنا أن نستبدلنا، ولذلك فإن المال من حقي الآن، وذلك يعني أنه ليس لأي أحد حق فيه. ومن ثم، فلو أن أي شخص يمكنه أن يأخذ هذا المال مني، فليس معنى ذلك سوى

الملكيات الخاصة بين الأفراد.

الوسائل مبدأ العدالة في نقل الملكية<sup>(١٧١)</sup>.

فوفقاً للمبدأ الأول والثاني في الملكية، فإن امتلاك شيء لا يكون عادلاً إلا في حالتين، هما: أولاً، إذا اكتسبت هذا الشيء عن طريق انتقاله إلى، على نحو شرعي، من شخص آخر انتقل إليه هذا الشيء نفسه من شخص ثالث على نحو شرعي أيضاً، وهكذا دواليك، وهذا هو ما يؤكد المبدأ الثاني، ثانياً، عن طريق إضافة عملي لأي شيء مشاع للجنس البشري في الطبيعة، فإضافة عملي لأي شيء مشاع يجعله ملكاً لي وحدي، وهذا ما يؤكد المبدأ الأول.

يذهب نوزيك إلى أن الانتقال الوحيد العادل للملكيات هو الانتقال الحر (أو الطوعي) من مالك شرعي إلى شخص آخر. فمثلاً، لو كان لدينا التوزيع (ت١) وخلال سلسلة من الانتقالات (أو التبادلات) الحرة وصلنا إلى التوزيع (ت٢) فإن التوزيع (ت٢) يكون عادلاً إذا كان التوزيع (ت١) عادلاً. ومن هذا المنطلق، يذهب نوزيك إلى أن المساواة في توزيع الملكية (كما عند الاشتراكيين) سوف تقضى على الانتقال أو التبادل الحر للملكيات، ذلك الانتقال الحر الذي بدوره يفقد توزيع الثروة أو الملكيات في المجتمع شرعيته. كذلك الحال بالنسبة لمساعدة المحتاجين عن طريق الضرائب، ففرض الضرائب لهذا الغرض يعد انتهاكاً لحرية الناس في التصرف فيما يملكون على النحو الذي يرغبونه. فتوزيع يرفض تماماً فرض نمط معين للتوزيع (مثل المساواة في التوزيع كما عند الاشتراكيين أو شبه المساواة في التوزيع - عن طريق فرض الضرائب - كما عند رولز)، لأن ذلك يمثل انتهاكاً صريحاً لمبدأ العدل في انتقال الملكية الخاصة ومبدأ العدل في اكتساب الملكية الخاصة على حد سواء.

إن انتهاك مبدأ العدل في انتقال الملكية الخاصة يشتمل على السرقة أو الاحتيال. أخذ ملكية شخص دون موافقته، أو استبدال شيء ما بها تحت مظلة من المزاعم الكاذبة (كما يحدث عند شرائك سلعة مغشوشة أو شيئاً مسروقاً)<sup>(١٧٢)</sup>. فالتوزيع يكون عادلاً عندما ينشأ توزيع

بمقتضى المبدأ الثاني، فإن "أي شيء ينشأ من وضع اجتماعي عادل بواسطة خطوات عادلة يكون في حد ذاته عادلاً"<sup>(١٧٣)</sup>.

يشرح المبدأ الثاني للعدالة كيف يمكن لشخص أن يكتسب، على نحو عادل، الحق في امتلاك شيء امتلكه شخص آخر من قبل، بأسلوب آخر، كيف يصبح ما هو ملك شخص ما ملك شخص آخر على نحو شرعي<sup>(١٧٤)</sup>. وتأخذ طرق انتقال الملكية من شخص لآخر طرقاً متعددة، منها ما هو شرعي، وهي كل الطرق التي تقوم على التبادل الحر بين الأفراد (مثل التجارة، الهبة، التبرع، التصديق... الخ)، ومنها ما هو غير شرعي، وهي كل الطرق التي لا تكفل التبادل الحر للملكيات الخاصة بين الأفراد (مثل السرقة، والاحتيال... الخ). "فلو أنك تمتلك شيئاً ما على نحو شرعي، واستبدلت به بإرادتك الحرة شيئاً ما يملكه شخص آخر، أو أعطيته له كهبة، فإن انتقال الملكية هنا يكون عادلاً"<sup>(١٧٥)</sup>.

ليست كل الأوضاع الاجتماعية الفعلية تنشأ وفقاً لمبدأ العدل في اكتساب الملكية الخاصة، ومبدأ العدل في انتقال الملكية الخاصة. فبعض الناس يسرقون البعض الآخر، أو يحتالون عليهم، أو يستعبدونهم، أو يستولون على نتائج عملهم، أو يمنعونهم من الحياة على النحو الذي يرتضونه، أو يستبعدون بالإكراه البعض من المنافسة في التبادلات. كل هذه الطرق غير مسموح بها في الانتقال من وضع اجتماعي لآخر<sup>(١٧٦)</sup>. وعلى أية حال، إن انتقال الملكية العادلة من شخص إلى آخر يكون عن طريق صفقة إرادية، فإذا انتقلت الملكية من الشخص (أ) إلى الشخص (ب) وانتقلت بصورة عادلة من الشخص (ب) إلى الشخص (ج) فإن الشخص (ج) يمتلكها بصورة عادلة إذا امتلكها الشخص (أ) بصورة عادلة.

وبناءً على هذا فإن التوزيع يكون عادلاً إذا نشأ عن توزيع آخر عادل عن طريق وسائل مشروعة، ويحدد هذه

الوضع الناتج عن هذا التبادل يكون عادلاً أياً كان هذا الوضع.

وفقاً لمبدأ العدل في انتقال الملكية الخاصة، يكون كل ما يحصل عليه الأفراد، عن طريق الانتقال الحر للملكيات، هو ملكاً لهم بشكل شرعي. فتوزيع الملكيات، عن طريق الانتقال أو التبادل الحر لها، يكون دائماً عادلاً بصرف النظر عن حجم الملكيات التي يحصل عليها كل فرد، حتى لو وصل الأمر إلى وجود شخص واحد يمتلك أكثر مما يملكه عشرات الأشخاص، أو حتى إذا وصل الأمر، في المقابل، إلى وجود أشخاص لا يملكون أي شيء.

**المبدأ الثالث: مبدأ العدل في تصحيح الظلم في توزيع الملكية الخاصة:**

### The principle of justice in rectification

يهتم هذا المبدأ بتصحيح أو بإصلاح الظلم الذي حدث في توزيع الملكيات (أو الثروة) نتيجة الانحراف عن مبدأ العدل في اكتساب الملكية الخاصة ومبدأ العدل في انتقالها.

يذهب نوزيك - كما سبق أن ذكرنا - إلى أن كل الأوضاع الاجتماعية الفعلية لم تتولد (أو تنشأ) وفقاً لمبدأ العدل في اكتساب الملكية الخاصة ومبدأ العدل في انتقالها (كما يحدث في حالات السرقة أو الاحتيال مثلاً). وهذا يعني وجود أشكال للظلم في الماضي تستوجب تصحيحها، وهو ما يهتم به المبدأ الثالث من مبادئ العدل في الملكية.

وهنا يثار عدد من الأسئلة، التي لا يمكن تصحيح أي ظلم حدث في توزيع الملكيات في الماضي دون التعرض إليها، ومن بين هذه الأسئلة - كما يذهب نوزيك: "إذا كان الظلم الذي وقع في الماضي قد شكّل الملكيات الحالية بطرق مختلفة، وإذا كان بعض هذا الظلم يمكن تحديده، بينما لا يمكن تحديد البعض الآخر، فما الذي ينبغي في تلك الحالة القيام به لإصلاح هذا

آخر عادل عن طريق وسيلة شرعية<sup>(11)</sup>. وهذه الوسيلة الشرعية تتمثل عند نوزيك في الانتقال الحر للملكيات بين الأفراد، ذلك الانتقال الحر الذي يتعارض مع مبادئ العدل النمطي التي تفرض نمطاً بعينه للتوزيع.

يقوم المبدأ الثاني للعدالة عند نوزيك على ثلاثة دعاوى مترابطة فيما يتعلق بدور الحرية في انتقال الملكيات تتمثل فيما يلي: الانتقال الحر للملكيات يفسد أي نمط يمكن تصوره للتوزيع؛ التوزيع الذي ينشأ عن توزيع آخر عادل عن طريق أفعال حرة يكون ذاته عادلاً؛ الإصرار على أنماط بعينها للتوزيع يشتمل على تدخل غير مقبول في الحرية الفردية<sup>(12)</sup>.

مما سبق، يمكن أن نقول إن التوزيع العادل للملكيات، هو الذي يقوم على التبادل الحر بين الأفراد لهذه الملكيات، ذلك التبادل الذي لا يكون مصحوباً بأي شكل من أشكال انتهاك حقوق الآخرين، كالذي يحدث عند امتلاك أحد الأشخاص للأشياء الضرورية اللازمة لاستمرار حياة الآخرين، مثل احتكار شخص ما للمورد أو المصدر الوحيد للمياه في بيئة صحراوية. وعلى ذلك، يدافع نوزيك عن السوق الحر حرية مطلقة ضد أي شكل من أشكال التدخل الحكومي. فالسوق الحر عند نوزيك هو النظام الوحيد الذي يحترم التبادل الحر للملكيات بين الأفراد.

ولكن ماذا بشأن العامل في النظام الرأسمالي، ذلك العامل الذي لا يكون أمامه في ظل ذلك النظام سوى خيارين أحلاهما مرّاً فمثلاً، قد لا يكون أمامه سوى العمل في ظل ظروف خطيرة أو سيئة بمقابل مادي ضئيل أو الموت جوعاً.

يذهب نوزيك - رداً على هذا الاعتراض - إلى أن ذلك الوضع السابق بين العامل والرأسمالي قائم على التبادل الحر بينهما، ومن ثم فهو وضع عادل ليس فيه أي استغلال للعامل أو التعدي على حق من حقوقه. فطالما لم يقترب التبادل بين العامل والرأسمالي بأي شكل من أشكال التعدي على حق من حقوق العامل فإن



تدمير مجتمعات بالكامل. إن مبدأ تصحيح الظلم في توزيع الملكية يجعل نوزيك غير متسق مع نفسه، لأن هذا المبدأ يشير ضمناً إلى إمكانية إعادة التوزيع (في حالة الانحراف عن المبدأ الأول والثاني للعدل في الملكية)، ومن ثم إلى دولة يزيد نطاق مهامها عن نطاق مهام دولة الحد الأدنى. إن نوزيك بمبدئه هذا يقدم تبريراً لدولة الرفاهية، أو على الأقل، يجعلنا في حاجة إليها أحياناً. إن هذا المبدأ يهدد مشروع نوزيك في العدل الاجتماعي بالانهيار الكامل. ونوزيك نفسه شعر بهذه الصعوبة واعترف بها، غير أنه لم يجد حلاً لها. يقول نوزيك "أشكال الظلم الماضية قد تكون قد بلغت قدراً عظيماً على نحو يجعل من الضروري في المستقبل القريب وجود دولة يزيد نطاق مهامها عن نطاق مهام دولة الحد الأدنى"<sup>(11)</sup>.

وهكذا لا يجد نوزيك مفرّاً من اللجوء لدولة الرفاهية من أجل تصحيح الظلم في توزيع الملكية، حيث يقول: "المبدأ العملي الوحيد الممكن لتصحيح الظلم في التوزيع قد يتمثل فيما يلي: تنظيم المجتمع على نحو يؤدي إلى الرفع من شأن وضع أي جماعة قد أدت بها الظروف (أو انتهى بها الأمر) إلى سوء الحال في المجتمع"<sup>(12)</sup>.

كذلك يقول نوزيك: "ففي حالة التمدي على المبدأ الأول (العدل في اكتساب الملكية) والمبدأ الثاني (العدل في انتقال الملكية) للعدل التوزيعي، فإن مبدأ "العدل في تصحيح الظلم في توزيع الملكية" يبدأ في ممارسة دوره. ربما يكون أفضل سبيل أمامنا في تلك الحالة (كما يقول نوزيك) أن نعد بعض المبادئ النمطية للعدل التوزيعي هي المبادئ العملية الوحيدة الممكنة rough thumb of rules للاقتراب من النتائج العامة لتطبيق مبدأ تصحيح الظلم في توزيع الملكية"<sup>(13)</sup>.

وهكذا يتناقض نوزيك مع نفسه بشكل واضح. وحتى لو تناقضنا عن تناقض نوزيك مع نفسه، فإن إعادة التوزيع (كونه شكل من أشكال تعويض المتضررين عن الظلم الذي وقع عليهم عند توزيع الملكية الخاصة) أمر

الظلم؟ وبالنسبة لمُصلحي الظلم، ما الالتزامات التي عليهم إزاء هؤلاء الذين تضرروا من هذا الظلم ولم يحصلوا على تعويض فوري عنه؟ وما التصرف في حالة ما إذا كان المستفيدون والمتضررون ليسوا هم الأطراف المباشرين في فعل الظلم، ولكن، على سبيل المثال، أبناءهم أو أحفادهم؟ ما الفترة التي يجب أن نعود إليها لمحو القائمة التاريخية لأشكال الظلم؟ ما الذي يمكن أن يقوم به ضحايا الظلم بشكل شرعي لإصلاح الظلم الذي لحق بهم، بما في ذلك أشكال الظلم العديدة التي حدثت عن طريق أشخاص يعملون في الحكومة؟... إن مبدأ العدل في تصحيح الظلم في توزيع الملكية الخاصة يستخدم المعلومات التاريخية الخاصة بالأوضاع الاجتماعية السابقة والظلم الذي حدث فيها، وكذلك المعلومات التاريخية الخاصة بالمجرى الفعلي للأحداث التي نشأت عن هذا الظلم، حتى وقتنا الحالي، وذلك يقدم وصفاً للملكيات في المجتمع"<sup>(14)</sup>.

إن تصحيح الظلم في توزيع الملكية الخاصة يخرّض نفسه على نوزيك، وذلك لإصراره على الطابع التاريخي لنظريته، ذلك الطابع الذي يفرض عليه تقييم التوزيع الحالي للملكية في ضوء التوزيعات السابقة حتى نصل إلى آخر توزيع عادل، أو بأسلوب آخر في ضوء المراحل التي مر بها التوزيع حتى وصل إلى ما هو عليه الآن. فبالنسبة لأي نظرية تاريخية في العدل الاجتماعي، فإن أي ظلم في مرحلة من مراحل توزيع الملكية الخاصة سوف يدمر بالضرورة العدل في المراحل اللاحقة لها.

ولقد لاقى مبدأ تصحيح الظلم في توزيع الملكية عند نوزيك هجوماً شديداً من قِبَل نقاد نوزيك، وذلك على أساس أنه لا يمكن تطبيق هذا المبدأ في الواقع العملي نظراً لمحدودية معرفتنا التاريخية التي قلّكنا من معرفة كل أشكال الظلم التي وقعت في الماضي، ومن هم ضحايا هذا الظلم بالضبط، هذا بالإضافة إلى أن هذا المبدأ - حتى لو افترضنا إمامنا بهذه المعرفة التاريخية الخاصة بأشكال الظلم وضحاياها - يعني

المجتمع، وإنما تكشف عن الشروط أو المبادئ التي يجب أن تُستوفى حتى يكون التوزيع عادلاً. والذي يجمع بين كل هذه الشروط أو المبادئ (مبدأ العدل في اكتساب الملكية الخاصة، مبدأ العدل في انتقال الملكية الخاصة، مبدأ العدل في تصحيح الظلم في توزيع الملكية الخاصة) عند نوزيك هو رجوعها للخلفية التاريخية للتوزيع، أي المراحل التاريخية التي مر بها التوزيع حتى وصل إلى ما هو عليه الآن. إن «نظرية الأحقية» عند «نوزيك» هي، في حقيقة الأمر، نظرية في الملكية الخاصة، تلك الملكية التي تُعد حقاً طبيعياً لكل إنسان، والتي يُعد الحفاظ عليها هو الأساس الذي يجب أن يقوم عليه التوزيع العادل للثروة. إنها تُستهدف، باختصار، الكشف عن أصل الملكية الخاصة من ناحية، وكيفية انتقالها على نحو شرعي من ناحية أخرى. يتفق «نوزيك» مع «لوك» على أن الملكية الخاصة للشخص تنشأ عن طريق إضافة عمله لأي شيء، لم يكن مملوكاً لأحد من قبل. وبالنسبة لانتقال الملكية الخاصة، فإنه يكون شرعياً عندما يكون قائماً على التبادل الحر.

إن العدل الاجتماعي عند نوزيك يتعارض مع أي محاولة لإعادة توزيع الثروة؛ لأن هذه الثروة لها مُلاك أو أصحاب، ومن ثم ليس لأحد - بما في ذلك الدولة - حق التصرف فيها دون إذن منهم، حتى لو كان ذلك عن طريق فرض ضرائب عليهم من أجل مساعدة الفقراء. فمساعدة الفقراء لا تكون بالإكراه والا فقدت تلك المساعدة صبغتها الأخلاقية.

التوزيع عند «نوزيك» يكون عادلاً بصرف النظر عن وجود المساواة في التوزيع أو عدم وجودها، بصرف النظر عن تحقيق المنفعة العامة أو عدم تحقيقها، بصرف النظر عن الجهد المبذول في العمل، بصرف النظر عن الحاجة، أو الجدارة الأخلاقية. إن «نوزيك» لا يعارض المساواة في توزيع الثروة، أو الحرص على المنفعة العامة أو، تلبية احتياجات الناس، أو مكافأة من يكفون في العمل أو يخلصون فيه. فهذه القيم كلها طيبة، ومن المفروض أن نسعى إلى تعزيزها بكل ما في وسعنا، بشرط أن يكون

غير ممكن، لأن هذا التمييز، وفقاً للمبدأ الثالث في العدل عند نوزيك، سوف يتحدد بما يتوفر لدينا من معلومات تاريخية، ومن ثم فإنه سوف يقتصر فقط على الظلم الذي حدث مؤخراً، لأن المعلومات التاريخية التي يمكن الحصول عليها، نظراً لمحدوديتها، لن نتمكن من الرجوع إلى آخر توزيع عادل.

إن مبدأ إصلاح الملكية مبدأ مثالي للغاية، مثالي لدرجة تمنع تطبيقه على المستوى العملي. إن التاريخ ممتلئ بالعديد والعديد من أشكال اغتصاب الملكيات، فمثلاً، بعض الأراضي التي تكرر اغتصاب ملكيتها عبر التاريخ حتى ضاعت معرفتنا بمالكها الأصلي في ضباب الزمن لا يمكن تطبيق هذا المبدأ عليها.

لم يوضح نوزيك الطريقة التي يمكن بها التغلب على تلك الصعوبات، ولكنه، فقط، أشار مداورةً إلى إمكانية اللجوء إلى إعادة توزيع الثروة عن طريق الدولة وفقاً لمبدأ التفاوت عند رولز بوصفه وسيلة لتصحيح الظلم في توزيع الملكية الخاصة، مما يدل على تخبطه مع نفسه.

يدافع نوزيك عن الحقوق الطبيعية للأفراد، تلك الحقوق التي تفرض على الآخرين - بما في ذلك الدولة - قيوداً على سلوكهم عند تعاملهم مع الأفراد. فحقوق الأفراد عند نوزيك لا يجوز التعدي عليها لأي سبب أو باسم أي شيء، حتى لو كان هذا الشيء هو «رفاهية البشر» كما يذهب أصحاب مذهب المنفعة العامة، أو «المساواة» كما يذهب الماركسيون، أو «الإنصاف» كما يذهب «جون رولز».

إن نظريات العدل التوزيعي عند كل من: أصحاب مذهب المنفعة العامة، والماركسيين، وجون رولز، تطالب جميعها بإعادة التوزيع، وهذا ما يرفضه نوزيك تماماً؛ لأن إعادة التوزيع تنتهك بالضرورة حق الأفراد في الملكية الخاصة؛ ومن ثم حقهم في الحرية، الذي يتمثل في التصرف فيما يملكون كما يريدون. ومن هذا المنطلق، شرع نوزيك في وضع نظرية في العدل التوزيعي (نظرية الأحقية) لا تُلحظ نعتاً معيناً للتوزيع يُفرض على

ذكره بخصوص الملكية الخاصة، والحرية الفردية، في المبدأين الأول والثاني للعدل، إن نوزيك، من خلال المبدأ الثالث، يقدم مبرراً لإعادة التوزيع، ولو بصفة مؤقتة، بوصفه وسيلة لتعويض المتضررين من حالات الظلم في توزيع الملكية الخاصة، وهذا يتعارض صراحةً مع تأكيد نوزيك مراراً وتكراراً، من خلال المبدأ الأول والثاني، على حق الملكية الخاصة غير المقيد، وطبعاً، الحق المطلق للحرية الفردية، هذين الحقين اللذين لا يكفلهما سوى نظام السوق الحر حرية مطلقة.

ذلك برضانا أو باختيارنا وليس عن طريق القسر. فهذه القيم لا تمت بصلة إلى العدل الاجتماعي من حيث كونه ظالماً أو عادلاً. فبعض الفضلاء يملكون أقل مما يملكه الأشرار، وبعض الذين يعملون أعمالاً شاقة يملكون أقل مما يملكه الذين لا يعملون في عملهم ... الخ. قد يُعد ذلك مؤسفاً حقاً، ومع ذلك فإنه لا يُعد ظلماً، طالما أن ممتلكات كل شخص قد نتجت عن صفقات طوعية (أو حرة) <sup>(١٧)</sup>.

يتعارض المبدأ الثالث للعدل عند نوزيك مع ما

### الهوامش والإحالات

- ١- من بين هذه التصورات: العدل يعني المساواة في المعاملات والحساب (كما نجد في الفكر المصري القديم)، العدل يعني مصلحة الأقوى (كما نجد عند السوفسطائيين)، العدل يعني إعطاء كل ذي حق حقه (كما نجد عند أفلاطون).
- ٢- الليبرتارية اتجاه فلسفي سياسي معاصر يقوم على فكرة أن كل فرد يمتلك ذاته بشكل كامل، ومن ثم فإن الشخص الذي يخلط عمله - الذي هو جزء منه - بشيء ما مشاع في الطبيعة يكون له حق امتلاك هذا الشيء ملكية خاصة. ومن هذا المنطلق، فليس من حق أي أحد، بما في ذلك الدولة، أن تُجبر بعض الناس على مساعدة البعض الآخر عن طريق فرض ضرائب عليهم لدعم البرامج الخدمية، ويتمثل هذا الاتجاه عند عدد من فلاسفة السياسة، مثل: "لودفيج فون ميزيس" Ludwig Von Mises (1881-1973)، و"آين راند" Ayn Rand (1905-1982)، و"جون هوسبرز" John Hospers (1918-). و"تيبور ماكان" Tibor Machan (١٩٣٩-). و، طبعاً، "روبرت نوزيك" Robert Nozick (1938-2002)، الذي يُعد أشهرهم جميعاً، إذ ارتبطت الليبرتارية باسمه، وذلك بعد أن حدد معالمها الأساسية أثناء دفاعه عنها في كتابه "الفوضوية، والدولة، واليوتوبيا".
- ٣- د. نصار عبد الله، مفهوم العدل بين تصور المفكرين الليبراليين والماركسيين: دراسة لنظرية الفيلسوف الأمريكي جون رولز في العدل، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ٣٢٤.  
4 - R. Nozick, Anarchy, State and Utopia, Basic Books, Inc., 1974., p. 160.  
5 - Ibid, p. 160.
- ٦- لاعب كرة سلة مشهور.  
7- Ibid, 163.  
8- E. Feser, On Nozick, Wadsworth, Canada, 2004, p. 71.  
9- R. Nozick, Anarchy, State and Utopia, p. 151.
- ١٠- ترجمها الدكتور محمود سيد أحمد (في كتابه "الدولة عند نوزيك") "نظرية الاستحقاق" غير أننا آثرنا هذه الترجمة للتمييز بين entitlements (بمعنى أحيات) و deserts (بمعنى استحقاقات).
- ١١- د. محمود سيد أحمد، الدولة عند نوزيك، دار الحضارة للطباعة والنشر بطنطا، ١٩٩٤، ص ٣٦ - ٣٧.
- ١٢- قدم رولز في كتابه "نظرية في العدل" تصوراً محدداً عالمياً للعدل الاجتماعي (العدل باعتباره إنصافاً justice as fairness) يهتدي إليه الناس في أي مكان وأي زمان عندما يُحكّمون عقولهم فقط، وذلك بالاعتماد على فكرة أطلق عليها "الموقف الأصلي" - كما سنرى خلال هذا البحث، غير أنني أود الإشارة إلى أن رولز في كتاباته اللاحقة أصبح أكثر مرونة في نظريته للعدل (رغم استمرار تمسكه بنظرته للعدل باعتباره إنصافاً)، فقد قال بإمكان وجود أكثر من تصور سياسي ليبرالي للعدل. إلا أن جميع هذه التصورات عند رولز تشترك فيما بينها في سمات معينة، لأنها جميعاً ليست سوى تفسيرات متنوعة لفكرتين أساسيتين يركز عليهما أي تصور يدخل ضمن التصورات السياسية الليبرالية للعدل، وهما: المواطنون بوصفهم أحراراً ومتساوين، والمجتمع بوصفه نظاماً تعاونياً عادلاً. وتتمثل هذه السمات المشتركة فيما يأتي:
- كل التصورات السياسية الليبرالية للعدل تمزج للمواطنين حريات وحقوقاً فردية مألوفة (مثل حقوق التعبير الحر، وحرية الضمير، والاختيار الحر للعمل أو المهنة).
- كل هذه التصورات تعطي للحريات والحقوق الليبرالية الفردية الأولوية على الاعتبارات الخاصة بالمصلحة

العامة (كزيادة الدخل القومي) أو أي قيم ما أخرى لسبب أو لآخر (كقيم التباهي أو التأنق الثقائلي).

- كل هذه التصورات سوف تكفل لجميع المواطنين وسائل كافية متعددة تمكنهم من الاستفادة على أفضل نحو ممكن من حرياتهم.

ورغم هذه النظرة الجديدة المرنة للعدل عند رولز على هذا النحو إلا أن التصور الليبرالي للعدل عند نوزيك لا يدخل ضمن التصورات السياسية الليبرالية للعدل، لأنه لا يكفل لجميع المواطنين في المجتمع وسائل كافية للاستفادة من حرياتهم الأساسية، كما أنه يسمح بتفاوتات كبيرة في الثروة والنفوذ (أو السلطة) power، في حين أن التصور الذي يتبناه رولز (العدل كإنصاف) يدخل ضمن مجموعة التصورات السياسية الليبرالية للعدل.

- see and for more information about this John Rawls, The Idea of Public Reason Revisited, The University of Chicago Law Review. Vol. 64, No. 3 (summer, 1997), pp. 765-807.

13- R. Nozick, Anarchy, State and Utopia, p 183.

14-Ibid, p. 183.

15 -Ibid, p. 183.

١٦- صمويل كورفيتز، "جون رولز: نظرية في العدل"، في كتاب "أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة" لـ أنطوني دي كرسبني، و"كينيث مينوج"، ترجمة ودراسة د. نصار عبد الله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ١١٠.

17-see J. Rawls, A Theory of Justice, Oxford, Carendon Press, 1972, p.

١٨ - انظر المرجع نفسه، ص ١١٣.

١٩ - انظر د. نصار عبد الله، مفهوم العدل بين تصور المفكرين الليبراليين والماركسيين: دراسة لنظرية الفيلسوف الأمريكي جون رولز في العدل، مرجع سابق، ص ٥ - ٦، و"أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة" لـ أنطوني دي كرسبني، و"كينيث مينوج"، ترجمة ودراسة د. نصار عبد الله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ١١٤.

٢٠- د. محمود سيد أحمد، الدولة عند نوزيك، مرجع سابق، ص ٢٧ - ٢٨.

٢١- د. نصار عبد الله، مفهوم العدل بين تصور المفكرين الليبراليين والماركسيين: دراسة لنظرية الفيلسوف الأمريكي جون رولز في العدل، مرجع سابق، ص ١٠٩.

٢٢- المرجع نفسه، ص ١١٠.

23- D. Knowles, Political Philosophy, Routledge, London, 2001. P. 218.

٢٤- د. نصار عبد الله، مفهوم العدل بين تصور المفكرين الليبراليين والماركسيين: دراسة لنظرية الفيلسوف الأمريكي جون رولز في العدل، مرجع سابق، ص ١١٦.

٢٥- بنيوا فريدمان، وغى هارشر، فلسفة القانون، ترجمة د. محمد وطفه، ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٤.

٢٦- د. نصار عبد الله، مفهوم العدل بين تصور المفكرين الليبراليين والماركسيين: دراسة لنظرية الفيلسوف الأمريكي جون رولز في العدل، مرجع سابق، ص ١٩٢.

٢٧- المرجع نفسه، ص ١٩٢.

٢٨- المرجع نفسه، ص ١٨١.

- 29-R. Bellamy, Liberalism and Modern Society, Polity Press, Cambridge, 1992, p. 235.
- 30-J. Rawls, A Theory of Justice, Oxford, Carendon Press, 1972, p. 137.
- ٣١- صمويل كورفيتز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ١١٦.
- ٣٢- المرجع نفسه، ص ١١٧.
- ٣٣- هي اختصار لـ "maximizing the minimum"
- ٣٤- المرجع نفسه، ص ١٢١.
- ٣٥- الموقف الأصلي عند رولز صورة من صور العدل الإجرائي الخالص، إذ أنه يحكم شروطه يتضمن إجراءات معينة لا تتحيز إلى طرف معين من أطرافه، وهكذا تكون النتائج المشتقة منه عادلة بالضرورة .
- ٣٦- د. نصار عبدالله، مفهوم العدل بين تصور المفكرين الليبراليين والماركسيين: دراسة لنظرية الفيلسوف الأمريكي جون رولز في العدل، مرجع سابق، ص ٢٨.
- ٣٧- المرجع نفسه، ص ١٩١.
- ٣٨- لما كانت الموارد الطبيعية محدودة نسبياً (الندرة المعتدلة moderate scarcity)، على حد تعبير رولز، كان التعاون بين البشر أمراً حتمياً من أجل تحقيق أكبر قدر من الإنتاج، وكذلك من أجل التماس معايير معينة لتوزيع ثمار هذا التعاون، بحيث يمكن سد كل حاجات البشر ومطالبهم.
- 39-J. Rawls, A Theory of Justice, pp. 302 – 303.
- ٤٠- انظر د. نصار عبدالله، مفهوم العدل بين تصور المفكرين الليبراليين والماركسيين: دراسة لنظرية الفيلسوف الأمريكي جون رولز في العدل، مرجع سابق، ص ١٥١ وما بعدها.
- ٤١- انظر المرجع نفسه، ص ٣٣، ص ٣٠٣.
- ٤٢- المرجع نفسه، ص ٢١.
- 43- J. Rawls, A Theory of Justice, p.101.
- ٤٤- كريستيان دولا كامباني، الفلسفة السياسية اليوم، ترجمة نبيل سعد، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ١٩٢.
- ٤٥- المرجع نفسه، ص ١٩٤.
- ٤٦- المرجع نفسه، ص ١٩٢.
- ٤٧- نقلاً عن صمويل كورفيتز، مرجع سابق، ص ١٢٠.
- ٤٨- المرجع نفسه، ص ٢٣ - ٢٤.
- ٤٩- الفلسفة السياسية اليوم، مرجع سابق، ص ٢٠٣.
- 50- See Richard Bellamy, Liberalism and Modern Society, p. 237.
- ٥١- انظر د. نصار عبدالله، مفهوم العدل بين تصور المفكرين الليبراليين والماركسيين: دراسة لنظرية الفيلسوف الأمريكي جون رولز في العدل، مرجع سابق، ص ١٧٥، ص ١٧٩، ص ١٩٢.
- ٥٢- انظر كريستيان دولا كامباني، الفلسفة السياسية اليوم، ص ٢٠١.
- ٥٣- انظر د. نصار عبدالله، مفهوم العدل بين تصور المفكرين الليبراليين والماركسيين: دراسة لنظرية الفيلسوف الأمريكي جون رولز في العدل، مرجع سابق، ص ١٧٤ - ١٧٥، ص ٢٧٩ - ٢٨٠.
- ٥٤- الفلسفة السياسية اليوم، ص ٢٠٣.

- ٥٥- انظر د. نصار عبدالله، مفهوم العدل بين تصور المفكرين الليبراليين والماركسيين: دراسة لنظرية الفيلسوف الأمريكي جون رولز في العدل، مرجع سابق، ص ٤٢.
- ٥٦- انظر د. محمود سيد أحمد، الدولة عند نوزيك، ص ٢٩.
- 57-R. Nozick, Anarchy, State and Utopia, p. 199.
- ٥٨- الضرائب التي يقصدها نوزيك هنا هي الضرائب التي تُفرض من أجل الخدمات الاجتماعية وليس من أجل تمويل خدمات الحماية.
- 59- R. Nozick, Anarchy, State and Utopia, p. 169.
- 60-Ibid, p. 149.
- 61-Ibid, p. 168.
- 62-See E. Feser, On Nozick, p.77.
- 63-R. Nozick, Anarchy, State and Utopia, p. 156.
- 64-See E. Feser, On Noizek, p. 77.
- ٦٥- الفلسفة السياسية اليوم، ص ٢١٠.
- ٦٦- د. نصار عبدالله، مفهوم العدل بين تصور المفكرين الليبراليين والماركسيين: دراسة لنظرية الفيلسوف الأمريكي جون رولز في العدل، مرجع سابق، ص ٣٦٨.
- ٦٧- المرجع نفسه، ص ٣٣.
- ٦٨- المجتمع الذي يقصده رولز هنا هو المجتمع الديمقراطي. فالنظام الديمقراطي عند رولز هو النظام السياسي الوحيد الذي يمكن أن تتحقق فيه مبادئ العدل الاجتماعي، ذلك النظام الذي من المفترض. كما يذهب رولز. أن يقوم على التعاون بين أفراد أحرار متساوين متحلين بالقضائل.
- ٦٩- د. نصار عبدالله، مفهوم العدل بين تصور المفكرين الليبراليين والماركسيين: دراسة لنظرية الفيلسوف الأمريكي جون رولز في العدل، مرجع سابق، ص ١٠٩.
- 70-D. Knowles, op. ct., p. 215.
- ٧١- د. محمود سيد أحمد، الدولة عند نوزيك، ص ٤٩ - ٥٠.
- 72-R. Nozick, Anarchy, State and Utopia, p. 226.
- 73-Ibid, p. 274.
- ٧٤- الفلسفة السياسية اليوم، ص ٢١٢.
- 75-Richard Bellamy, op. ct., p. 220.
- 76-R. Nozick, Anarchy, State and Utopia, pp. 149-150.
- 77-Michael H. Lessnoff, Political Philosophers of the Twentieth century, Blackwell Publishers Ltd, Oxford, 1999, p. 262.
- 78-E. Feser, op. ct., p. 67.
- 79-R. Nozick, Anarchy, State and Utopia, p. 150.
- 80-Ibid, p. 175.
- ٨١- لوك، هيوم، رسو، "المقد الاجتماعي"، ترجمة د. عبد الكريم أحمد، مراجعة/ توفيق اسكندر، دار سعد مصر

للطباعة والنشر، سلسلة الألف كتاب، بدون تاريخ، ص ٢٦٢.

82-R. Nozick, Anarchy, State and Utopia, p. 175.

83-Ibid, p. 176.

84-Ibid, p. 178.

85-Ibid, p. 177.

86-Ibid, p. 177.

٨٧- يقول لوك: "إن الطبيعة حددت وضع الملكية تماماً بمدى ما يبذله الناس من عمل وبمطالب الحياة، فلا يستطيع إنسان أن يُخضع بعمله كل شيء أو يأخذه لنفسه، كما أن حاجته لا يمكن أن تستهلك سوى جزء بسيط".

- لوك . هيوم . رسو، العقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

88-R. Nozick, Anarchy, state and utopia, p. 175.

٨٩- د. أميره حلمي مطر، في فلسفة السياسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٠٩.

90-R. Nozick, Anarchy, State and Utopia, p. 180.

91-E. Feser, On Nozick, p. 33.

92-See E. Feser, op. ct., p. 34.

93-Ibid, p. 34.

94-Michael H. Lessnoff, Political Philosophers of the Twentieth Century, op. ct., p. 262.

95-R. Nozick, Anarchy, State and Utopia, p. 151.

96-E. Feser, op. ct., p. 67.

97-Ibid, p. 67.

98-R. Nozick, Anarchy, State and Utopia, p. 152 .

٩٩- د. محمود سيد أحمد، الدولة عن نوزيك، ص ٦١.

100-E. Feser, op. ct., p. 67.

101-R. Nozick, Anarchy, State and Utopia, op. ct., p. 151.

101-Simon A. Hailwood, Exploring Nozick: Beyond Anarchy, State and Utopia, ashgate, England, 1996, p. 30.

103-R. Nozick, Anarchy, State and Utopia, p. 152.

104 -Ibid, p.231.

105-Ibid, p. 231.

106-Ibid, pp. 230-231.

107- E. Feser, op. ct., p. 69.



## المصادر والمراجع

### أولاً: المراجع العربية

- ١- أحمد، محمود سيد: الدولة عند نوزيك، دار الحضارة للطباعة والنشر بطنطا، ١٩٩٤.
- ٢- عبد الله، نصار: مفهوم العدل بين تصور المفكرين الليبراليين والماركسيين: دراسة لنظرية الفيلسوف الأمريكي جون رولز في العدل، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.
- ٣- مطر، أميرة حلمي: في فلسفة السياسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون تاريخ.

### ثانياً: المراجع المترجمة

- ١- دولا كامباتي، كريستيان: الفلسفة السياسية اليوم، ترجمة نبيل سعد، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.
- ٢- فريدمان، بنيوا و هارشر، فريدمان: فلسفة القانون، ترجمة د. محمد وطفه، ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢.
- ٣- كورفيتر، صمويل: «جون رولز: نظرية في العدل»، في كتاب «أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة» لـ أنطوني دي كرسيني، و «كينيث مينوج»، ترجمة ودراسة د. نصار عبد الله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.
- ٤- لوك، هيوم، روسو: العقد الاجتماعي، ترجمة د. عبد الكريم أحمد، مراجعة/ توفيق اسكندر، دار سعد مصر للطباعة والنشر، سلسلة الألف كتاب، بدون تاريخ.

### ثالثاً: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

#### ( أ ) المصادر

- 1-Nozick, Robert, Anarchy, State, and Utopia, Basic Books, Inc.,1974.
- 2-Rawls, J., A Theory of Justice, Oxford, Carendon Press, 1972.
- 3-The Idea of Public Reason Revisited, The University of Chicago Law Review, Vol. 64, No. 3 (summer, 1997), pp. 765-807.

#### ( ب ) المراجع العامة

- 1-Bellamy, Richard, Liberalism in Modern Society, Polity Press, Cambridge, 1992.
- 2-Feser, Edward, On Nozick, Wadsworth, Canada, 2004.
- 3-Hailwood, Simon A., Exploring Nozick: Beyond Anarchy, State and Utopia, ashgate, England, 1996.
- 4-Knowles, Dudley, Political Philosophy, Routledge, London, 2001.
- 5-Lessnof, Michael H., Political Philosophers of the Twentieth century, Blackwell Publishers Ltd, Oxford, 1999.